استراتيجية الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية

أ.د. أحمد محمد توفيق الفيل

قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة (الشاطبي)– جامعة الإسكندرية

ملخص

يستهدف هذا البحث : (١) الوقوف على أسباب المشاكل الأمنية الغذائية واستجلاء العوامل المسئولة عن تفاقمها في القرن الحادي والعشرين، (٢) وضع استراتيجية للتغلب على المشاكل الأمنية الغذائية ومنع تفاقمها في ج.م.ع.

ولتحقيق الأمن الغذائي في ج.م.ع يقتضي الأمر رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد وتتسم بالثبات والاستقرار ومن أهم هذه السياسات هي : (١) سياسة الاكتفاء الذاتي، (٢) سياسة التنمية الاقتصادية الزراعية، (٣) سياسة الترشيد الاستهلاكى الغذائي، (٤) سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي، (٥) سياسة التصنيع الغذائي، (٦) سياسة تنمية التجارة الخارجية، (٧) سياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي، (٨) سياسة الإصلاح الاقتصادي، (٩) السياسة السعرية الزراعية، (١٠) السياسة الاستثمارية الزراعية، (١١) سياسة تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي.

الكلمات الدالة على البحث:

الأمن الاقتصادي – الأمن الغذائي – الطاقة الإنتاجية – الطاقة الاستهلاكية – نسبة الاكتفاء الذاتي – الوقود الحيوي – الدعم الاستهلاكى الغذائي – التكامل الأقتصادي الزراعي والغذائي – الإصلاح الاقتصادي – الفاقد الإنتاجي الزراعي – الترشيد الاستهلاكي الغذائي.

١ – المشكلة البحثية

الأمن الاقتصادي القومي معناه توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع وعلى رأسها توفير الغذاء. ويقصد بالأمن الغذائي قدرة المقتصد القومي على توفير المطلوب الغذائي من المحاصيل النباتية أو الحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

ولما كان المقتصد المصري مقتصدا نامياً فإن مشكلة تفاقم الفجوة بين مستويات الإنتاج الغذائي ومستويات الاستهلاك الغذائي تعد من أخطر المشاكل التي تحظى باهتمام المسئولين في الوقت الراهن وذلك بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي بعد أن أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد السمات البارزة للمقتصد المصري منذ الستينات حتي الآن.

وقد أصبحت مصر بلداً مستورداً صافياً لعدد كبير من السلع الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة لاسيما القمح والمحاصيل الزيتية واللحوم والأسماك مما انعكس في زيادة الواردات الزراعية والغذائية بمعدلات سريعة ومن ثم مزيد من الاعتماد على العالم الخارجي في تحقيق الأمن الغذائي المصري.

يتضح من استعراض بيانات الجدولين أرقام (١،٢) أن: (١) قيمة الواردات الغذائية تأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً حيث بلغ معدل الازدياد السنوي حوالي ١٣١.٣مليون دولار، (٢) وأن قيمة الصادرات الغذائية تأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً بلغ معدل الازدياد السنوي حوالي ٢٣.٨ مليون دولار. كما يتبين من نفس الجداول أن الزيادة في قيمة الواردات الزراعية والغذائية كانت معدلاتها أكبر بكثير من الصادرات الزراعية والغذائية لذلك لم يتعدى متوسط نسبة تغطيه تلك الصادرات للواردات أكثر من ٣١.٨%، ١٤.٦% لكل من الميزان التجاري الزراعي والغذائي على التوالي، الأمر الذي ترتب عليه وجود عجز دائم بلغ متوسطه حوالي ١١٩٣.٦، ٢٢٠٥.٥ مليون دولار لكل من الميزان التجاري الزراعي والغذائي على التوالي خلال فترة الدراسة.

يضاف إلى كل ذلك ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وبالتالي تزايد نسبة ما يستنزفه استيراد هذه السلع من أرصدة النقد الأجنبي المتاحة من حصيلة الصادرات أو من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة لمصر الأمر الذي ترتب عليه زيادة

نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي القومي حيث بلغت حوالي ١٢٦.٨% عام ١٩٩١ ازدادت إلى حوالي ٥٤٠% عام ٢٠٠٦. الأمر الذي يعني مزيداً من الاعتماد على العالم الخارجي ليس فقط لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بل لسد عجز الموارد المحلية عن توفير الغذاء الضروري للمواطنين (*).

ويتوقع تفاقم المشاكل الاقتصادية الغذائية في المقتصد المصري نتيجة استمرار تزايد الطاقة الاستهلاكية للغذاء بمعدلات أسرع من معدلات نظيرتها الإنتاجية لعدد كبير من السلع الغذائية، وحتى بالنسبة للسلع الغذائية التي يتوفر حالياً من إنتاجها المحلي فائض فإن حجم هذه الفوائض ضئيل جداً ويتوقع أن يتحول الفائض إلى عجز نتيجة ازدياد الاستهلاك بالمعدلات الراهنة في كل من الريف والحضر.

وباستعراض البيانات المدونة بالجدول رقم (٣) يتضح أن المتوسط السنوي لمقدار إجمالي الطاقة الإنتاجية للغذاء في جمهورية مصر العربية وفقاً لمتوسط أرقام الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ يبلغ حوالي ٦٣.٧، وأن مجموعة الحبوب تساهم بحوالي ٢٤.٠٣ مليون طن أي بحوالي٣٧.٣% منه وتساهم مجموعة الخضر بحوالي ١٥.٤٤ مليون طن أي بحوالي ٢٤.٢ % منه وتساهم مجموعة الفاكهة بحوالي ١١.١٦ مليون طن أي بحوالي ١٧.٥% منه وتساهم مجموعة الألبان بحوالي ٥.٣٣% مليون طن أي بحوالي ٨.٤ % منه وتساهم مجموعة الدرنات النشوية بحوالي٢.٩٨ مليون طن أي حوالي ٤.٧ % منه وتساهم مجموعة السكر والسكريات بحوالي ١.٦٤ مليون طن أي بحوالي ٢.٦ % منه وتساهم مجموعة اللحوم بحوالي ٨٥٣ ألف طن أي حوالي ١.٣٤% منه وتساهم مجموعة الأسماك بحوالي ٩٠٨ ألف طن أي بحوالي ١.٤ % منه وتساهم مجموعة الزيوت بحوالي ٧٠٧ ألف طن أي بحوالي ١.١% منه وتساهم مجموعة البقوليات بحوالي ٤٠٢ ألف طن أي بحوالي ٠.٦٣% منه وتساهم مجموعة البيض بحوالي ٢٩٣ ألف طن إي بحوالي٠.٤٦% منه.

* تشير إحدى الدراسات عن جمهورية مصر العربية أن زيادة النصيب النسبي للواردات الغذائية المصرية بمقدار ١٠% قد أدت إلى نقص النصيب النسبي للواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية بمقدار ١-٢% نظرا لانخفاض مرونة الطلب على الواردات الغذائية باعتبارها سلعاً ضرورية لايمكن تأجيل استيرادها لفترة لاحقة. وأمر هذا شأنه يعني تنافس الواردات من السلع الغذائية مع الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. انظر ذلك:

(1) Adlerman, H-Food Subsidies and State Pohcies in Egypt, in Richard A(ed), Food State and Peasants, West review press, Boulder of London. 1986. p. 187.

وبالإضافة إلى ذلك يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أيضاً أن المتوسط السنوي لإجمال الطاقة الاستهلاكية للغذاء في جمهورية مصر العربية تبلغ وقفاً لمتوسط أرقام الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ حوالي ٧٣.٥ مليون طن وأن مجموعة الحبوب تساهم بحوالي ٣١.٨٨ مليون طن أي بحوالي ٤٣.٤ % منه وتساهم مجموعة الخضر بحوالي١٤.٩٢ مليون طن أي بحوالي ٢٠.٣% منه وتساهم مجموعة الفاكهة بحوالي ١٠.٩٢ مليون طن أي بحوالي ١٤.٨٦% منه وتساهم مجموعة الألبان بحوالي ٦.٢٤ مليون طن أي بحوالي ٨.٤٩% منه وتساهم مجموعة الدرنات النشوية بحوالي ٢.٦٤ مليون طن أي بحوالي ٣.٥٩% منه وتساهم مجموعة السكر والسكريات بحوالي ١.٩٤ مليون طن أي حوال ٢.٦% منه وتساهم مجموعة الزيوت النباتية بحوالي ١.٥٧ مليون طن أي بحوالي ٢.١٤% منه وتساهم مجموعة اللحوم بحوالي ١.١١ مليون طن أي بحوالي ١.٥١% منه وتساهم مجموعة الأسماك بحوالي ١.١٣مليون طن أي بحوالي ١.٥٤% منه وتساهم مجموعة البقوليات الجافة بحوالي ٨٤٧.٥ ألف طن أي بحوالي ١.١٥% منه وتساهم مجموعة البيض بحوالي ٢٩٣ ألف طن أي بحوالي ٠.٣٩% منه.

يتضح من كل ما سبق أنه في حين كان مقدار إجمالي الطاقة الاستهلاكية للسلع الغذائية في جمهورية مصر العربية تبلغ حوالي ٧٣.٥ مليون طن وفقاً لمتوسط أرقام الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ فإن مقدار إجمالي نظيرتها الإنتاجية كان لا يتجاوز ٦٣.٧ مليون طن في غضون نفس الفترة السابقة وأمر هذا شأنه أو تلك هي طبيعة ترتب عليه وجود فجوة غذائية تقدر بحوالي ٩.٨ مليون طن.

وباحتساب المتوسط السنوي للميزان الغذائي الكمي لمختلف المجموعات السلعية الغذائية تبين أن مجموعات الحبوب والبقول الجافة والسكر والسكريات والزيوت النباتية واللحوم والألبان والأسماك تحقق عجزاً في الميزان الغذائي بينما تحقق مجموعات الدرنات النشوية والخضر والفاكهة فائضاً في الميزان الغذائي. ففي حين بلغ متوسط العجز في الميزان الغذائي حوالي ٧.٨ مليون طن لمجموعة الحبوب وحوالي ٩١٣.٤ ألف طن لمجموعة الألبان وحوالي ٨٦٦.٣ ألف طن لمجموعة الزيوت النباتية وحوالي ٤٤٥.٤ ألف طن لمجموعة البقوليات الجافة وحوالي ٢٩٣.٥ ألف طن لمجموعة السكر والسكريات وحوالي ٢٥٣.٦ ألف طن لمجموعة اللحوم وحوالي ٢٢٢.٤ ألف طن لمجموعة الأسماك، فإن متوسط الفائض في الميزان الغذائي يبلغ حوالي ٣٤٣.٧ ألف طن لمجموعة الدرنات النشوية وحوالي ٥١٧.٥ ألف طن لمجموعة الخضر وحوالي ٢٤١.٢ ألف طن لمجموعة الفاكهة (جدول ٣).

وأمر هذا شأنه أو تلك هي طبيعته بلا شك قصور الناتج الغذائي المصري بالنسبة لعدد كبير من السلع الغذائية عن تغطية المطلوب الاستهلاكي، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي ٤٤.٩٥% لمجموعة الزيوت النباتية وحوالي ٤٧.٥% لمجموعة البقول الجافة حوالي ٧٥.٤% لمجموعة الحبوب وحوالي ٧٧.١ % لمجموعة اللحوم وحوالي ٨٠.٣% لمجموعة الأسماك وحوالي ٨٤.٨ % لمجموعة السكر والسكريات وحوالي ٨٥.٤% لمجموعة الألبان. أما بالنسبة للسلع الغذائية التي يتوافر من إنتاجها المحلي فائضاً كمجموعة الخضر والفاكهة والدرنات النشوية فإن حجم هذه الفوائض تبين أنه ضئيل جداً إذ بلغ حوالي ١.١ مليون طن أي حوالي ١.٥ % من المتوسط السنوي لمقدار إجمالي الطاقة الاستهلاكية للغذاء أو حوالي ١.٧% من المتوسط السنوي لمقدار إجمالي الطاقة الانتاجية للغذاء، ويتوقع أن يتحول هذا الفائض إلى عجز نتيجة ازدياد الاستهلاك بالمعدلات الراهنة.

ويتضح من كل ما سلف ذكره وجود تفاوت كبير بين كل من الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستهلاكية لغالبية المجموعات السلعية الغذائية وهو ما يعبر عنه بالفجوة الغذائية. الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمارات الزراعية لزيادة معدلات التنمية الزراعية خاصة الأفقية لتقليل حجم تلك الفجوة الغذائية بدلاً من الاستمرار في التغلب عليها جزئياً من خلال الاعتماد على الاستيراد الذي يتم تمويله غالباً عن طريق القروض الأجنبية. فقد إزادات الطاقة الاستيرادية للقمح من حوالي ٤.٨ مليون طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥.٨مليون طن عام ٢٠٠٦ أي بزيادة تبلغ حوالي مليون طن أي حوالي ٢ ٠.٨ %. كما ازدادت الطاقة الاستيرادية من السكر من حوالي ١.٥ مليون طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥.٥٧مليون طن عام ٢٠٠٦ أي بزيادة تبلغ حوالي ٤.٠٧ مليون طن أي بحوالي ٢٧١ % كما ازدادت الطاقة الاستيرادية من البقوليات من حوالي ٢٤٠ ألف طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥٩٧ ألف طن عام ٢٠٠٦ أي بزيادة تبلغ حوالي ٣٥٧ ألف طن أي حوالي ١٤٨% وازدادت الطاقة الاستيرادية من الزيوت والحبوب الزيتية من حوالي ١.٠٢مليون طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١.٢٠٣ مليون طن عام ٢٠٠٦ بزيادة تبلغ حوالي ١٨٣ ألف طن أي بحوالي ١٧.٩ %. كما ازدادت الطاقة الاستيرادية من اللحوم الحمراء من حوالي ١٠٣ ألف طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٤٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٦ بزيادة تبلغ حوالي ٣٣١ ألف طن أي بحوالي ٣٢١%. كما ازدادت الطاقة الاستيرادية من

الأسماك من حوالي ١٥٥ ألف طن عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٥١ ألف طن عام ٢٠٠٦ بزيادة تبلغ حوالي ٩٦ ألف طن أي بحوالي ٦١.٩% [١].

جدول رقم (١) الميزان التجاري الزراعي والغذائي المصري بالمليون دولار

خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٦[٢]

السنة	الميزان التجاري الزراعي			الميزان التجاري الغذائي		
	الصادرات	الواردات	الصافي	الصادرات	الواردات	الصافي
١٩٩١	٢٢٩.٣	١٠٤٩.٣	٨٢٠-	٢٤٢.٨	١٠٧٦.٦	٧٧٤.٨-
١٩٩٢	٢٥٧.٣	١٣٢٩.٩	١٠٧٢.٧ -	٢٣٧.٨	١٢٧٠.٥	١٠٣٢.٧ -
١٩٩٣	٢١٧.٤	٩٧٥.١	٧٥٧.٨ -	٢٠٥.٤	٨٦٤.٢	٦٥٨.٩ -
١٩٩٤	٤٧٧.٠	١٤٦٣.٠	٩٨٦.٠ -	٢٧١.٩	٢٣٨٣.٩	٢١١٢.٠ -
١٩٩٥	٤٥٦.٦	١٧٩٦.٩	١٣٤٠.٣ -	٣٢٧.٠	٣٠٧٢.٩	٢٧٤٥.٩ -
١٩٩٦	٤٢٦.٧	٢٢٧٦.٣	١٨٤٩.٦ -	٣٥٧.٦	٣٤٩٠.٤	٣١٣٢.٨-
١٩٩٧	٤١٨.٠	١٧٧٥.١	١٣٥٧.٢-	٣٣٧.٨	٣٠٦٠.١	٢٧٢٢.٣ -
١٩٩٨	٥٧١.٧	١٧٤٤.٦	١٢٢٦.٨ -	٣٧٠.٥	٣٠٦٨.٢	٢٦٩٧.٨ -
١٩٩٩	٥٢٩.٣	١٨٨١.٥	١٣٥٢.٢ -	٣٣١.٦	٣١٥٧.٨	٢٨٢٦.٢ -

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – دراسة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية – اعداد متفرقة – القاهرة.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المركز القومي للمعلومات – بيانات التجارة الخارجية – اعداد متفرقة.

السنة	الميزان التجاري الزراعي			الميزان التجاري الغذائي		
	الصادرات	الواردات	الصافي	الصادرات	الواردات	الصافي
٢٠٠٠	٥٠٨.٧	١٩٥٨.٣	– ١٤٤٩.٦	٣٤١.٣	٢٨٩٤.٢	– ٢٥٥٢.٨
٢٠٠١	٥٣٠.٢	١٩٢١.٨	– ١٣٩١.٧	٣٩٠.٣	٢٧١٩.٨	– ٢٣٢٩.٦
٢٠٠٢	٦٧١.٠	٢١٥٥.٩	– ١٤٨٤.٨	٣٦٣.٩	٢٩١٨.٠	– ٢٥٥٤.١
٢٠٠٣	٧٧٦.٥	١٦٨٤.٤	– ٩٠٧.٩	٤٨٤.٠	٢٢٦٢.٦	– ١٧٧٨.٦
٢٠٠٤	١١٠٥.٥	١٧٠٦.٨	– ٦٠١.٣	٦٩٢.٠	٢٤٨٠.٠	– ١٧٨٧.٩
٢٠٠٥	٨٧٥.١	٢١٢٠.٧	– ١٢٤٥.٦	٥٣٢.٤	٣٢٨١.٤	– ٢٧٤٨.٦
٢٠٠٦	٩٢٣.٩	٢١٧٧.٦	– ١٢٥٣.٧	٥٥٦.٣	٣٣٨٨.٨	– ٢٨٣٢.٥
المتوسط	**٥٥٧.٥**	**١٧٥١.١**	**– ١١٩٣.٦**	**٣٧٧.٧**	**٢٥٨٣.٢**	**– ٢٢٠٥.٥**

* الإشارة السالبة تعني أن الواردات أكبر من الصادرات.

ويتضح من كل ما سبق مدى عجز المقتصد الزراعي المصري في الوقت الراهن عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المصريين لمعظم السلع الغذائية الضرورية. وهذا يعني عدم ملاحقة المعروض المحلي من السلع الزراعية الغذائية للطلب المحلي المتزايد والذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج بما يهدد الأمن الاقتصادي القومي.

جدول رقم (٢) أفضل النماذج الرياضية للاتجاهات العامة للسعرات البحثية[١]

البيان	النموذج	ر^{٢}	ف
قيمة الصادرات الزراعية	ص= ١٤٢.٣ + ٤٨.٨٤س (٢.٥٦١) (٨.٥٠٠)	٠.٨٣٧	٧٢.٣
قيمة الواردات الزراعية	لو ص= ٦.٩٥٥ + ٠.٢٥٤ لوس (٦٧.٦١٨٩) (٥.٠٩٦)	٠.٦٥٠	٢٥.٩
قيمة الصادرة الغذائية	ص= ١٧٥.٣ + ٢٣.٨٠س (٥.٠٩٣) (٦.٦٨٧)	٠.٧٦٢	٤٤.٧
قيمة الواردات الغذائية	لو ص= ٦.٩٥٥ + ٠.٤٣٢ لوس (٣٥.٩٦١) (٤.٦١١)	٠.٦٠٣	٢١.٢٦

[١] جمعت وحسبت من الجدول رقم (١)

جدول رقم (٣) متوسطات الطاقة الإنتاجيةوالاستهلاكية والميزان الغذائي الكمي ونسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المجموعات السلعية الغذائية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة٢٠٠٣-٢٠٠٦ [١]

ألبان	متوسط الطاقة الانتاجية (ألف طن)	متوسط الطاقة الاستهلاكية (ألف طن)	الميزان الغذائي الكمي (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي %
مجموعة الحبوب	٢٤٠٣٣.٨	٣١٨٨٣.٥	٧٨٤٩.٧ –	٧٥.٤
مجموعة الدرنات النشوية	٢٩٨٠.٥	٢٦٣٦.٨	٣٤٣.٧	١١٣.٠
مجموعة السكر والسكريات	١٦٤٢.٣	١٩٣٥.٨	٢٩٣.٥–	٨٤.٨
مجموعة البقول الجافة	٤٠٢.١	٨٤٧.٥	٤٤٥.٤ –	٤٧.٥
مجموعة الخضر	١٥٤٣٨.٣	١٤٩٢٠.٨	٥١٧.٥	١٠٣.٥
مجموعة الفاكهة	١١١٦٠.٥	١٠٩١٩.٣	٢٤١.٢	١٠٢.٢
مجموعة اللحوم	٨٥٢.٥	١١٠٦.١	٢٥٣.٦ –	٧٧.١
مجموعةالألبان	٥٣٢٥.١	٦٢٣٨.٥	٩١٣.٤	٨٥.٤
مجموعة الأسماك	٩٠٨.٣	١١٣٠.٧	٢٢٢.٤ –	٨٠.٣

[١] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – دراسة الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية – اعداد متفرقة – القاهرة.

ألبان	متوسط الطاقة الانتاجية (ألف طن)	متوسط الطاقة الاستهلاكية (ألف طن)	الميزان الغذائي الكمي (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي %
مجموعة الزيوت النباتية	٧٠٦.٨	١٥٧٣.١	٨٦٦.٣ –	٤٤.٩
البيض	٢٩٣.٠	٢٩٣.٠	٠.٠	١٠٠
الإجمالي	٦٣٧٤٣.٢	٧٣٤٨٥.٠	٩٧٤١.٨	٨٦.٧

٢– ١ الأهداف البحثية:

يستهدف هذا البحث : (١) دراسة المشاكل الاقتصادية الغذائية المصرية، (٢) دراسة الآثار المترتبة على تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في ج.م.ع، (٣) دراسة تحليلية لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن إنتهاجها لتحقيق الأمن الغذائي بما فيها سياسة الاكتفاء الذاتي وسياسة التنمية الاقتصادية الزراعية وسياسة الترشيد الاستهلاكي الغذائي وسياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي وسياسة التصنيع الغذائي وسياسة تقليل الفاقد في الناتج الزراعي المحلي وسياسة تنمية التجارة الخارجية وسياسة ترشيد عمالة الموارد الزراعية وسياسة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والمتوسطي.

٢ – ٢ الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

وينطوي الأسلوب البحثي المستخدم في هذه الدراسة على الاستعانة بمختلف النظريات والقوانين التي تتضمنها كلا من اقتصاديات الإنتاج واقتصاديات الأستهلاك وبمختلف الأساليب الإحصائية والأيكونومترية في تحليل مختلف الظواهر التي تعرض لها البحث.

وقد اعتمدت الدراسة على: (١) على بيانات السلاسل الزمنية التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢) على بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، (٣) على النشرات الاقتصادية للبنك الأهلي المصري والبنك المركزي المصري، (٤) على البيانات التي تنشرها وزارة التخطيط، (٥) وعلى الدراسات والمراجع المنشورة في مجال الأمن الغذائي والسياسات الأمنية الغذائية.

٣- النتائج البحثية:

٣- ١ طبيعة الأنماط الاستهلاكية الغذائية المصرية:

٣- ١- ١ اختلال التركيب الغذائي المصري :

يمكن الاستدلال على مدى اختلال التركيب الغذائي المصري من الأرقام الواردة بالجدول رقم (٤) إذ تبين أنه في حين تشكل الحبوب حوالي ٦٣.٨% من مصادر السعرات الحرارية التي يستهلكها المواطن المصري فإن هذه النسبة لا تتجاوز حوالي ٢٢.٦ %في استراليا وحوالي ٢٤.٠ % في كندا وحوالي ٢٣.٦% في الدنمارك وحوالي ٢٧.٥ في فنلندا وحوالي ٢٤.٤ %في فرنسا وحوالي ٢٥.٥% في ألمانيا وحوالي ٢٢.٢ في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (٤)- الأهمية النسبية للنصيب الفردي من الحبوب في جمهورية مصر العربية وعدد من الدول الأخرى وفقاً لمتوسط أرقام الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤[1]

الدول	الأهمية النسبية للحبوب في التركيب الغذائي %
استراليا	٢٢.٦
كندا	٢٤.٠

[1] F.A.O – Statistical Yearbook – Rome – Italy – Several Issues.

الدول	الأهمية النسبية للحبوب في التركيب الغذائي %
دنمارك	٢٣.٦
فنلندا	٢٧.٥
فرنسا	٢٤.٤
ألمانيا	٢٥.٥
أمريكا	٢٢.٢
مصر	٦٣.٨

٣-١-٢ الاعتماد الكبير على الحبوب في غذاء السكان :

باستعراض الأرقام الواردة بجدول (٥) يتضح أن الحبوب في مصر تعتبر المصدر الرئيسي لإمداد الفرد بما يلزمه من وحدات حرارية وبروتين وجزء من الدهون، فقد بلغ متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من الحبوب في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ حوالي ٢٧٢ كيلو جرام، ويمد هذا القدر المواطن المصري بحوالي ٦٥.٣ من السعرات الحرارية التي يستهلكها في اليوم وبحوالي ٦٢.٤ %من نصيبه اليومي من البروتين وبحوالي ١٨.١ %من نصيبه اليومي من الدهون. وهذا ومما يزيد الأمر سوءاً ازدياد اعتماد المواطن المصري على الحبوب في غذائه عاما بعد آخر، فقد كان الاستهلاك الفردي من الحبوب في مصر يبلغ حوالي ١٨٣ كيلو جرام وفقا لأرقام عام ١٩٥٤ أخذ هذا القدر في الازدياد التدريجي حتى بلغ حوالي ٢٨٢كيلو جرام، وفقاً لأرقام ٢٠٠٦ أي بزيادة قدرها حوالي ٩٩ كيلو جراما أي حوالي ٥٤.١ %عن نظيره في عام ١٩٥٤.

كما يتضح من أرقام جدول رقم (٥) أن أغلب البروتين الذي يحصل عليه المواطن المصري هو بروتين نباتي مصدره الأساسي هو الحبوب والزروع النباتية الأخرى حيث يبلغ مقداره ٨٩ جراما في اليوم ويمد هذا القدر المواطن المصري بحوالي ٧٥.٧ %من نصيبه اليومي من البروتين. هذا في حين نجد أن الأهمية النسبية للبروتين الحيواني في غذاء المواطن المصري ضئيلة

حيث تبلغ حوالي ٢٨.٦ جراما أي حوالي ٢٤.٣ % فقط، فضلا عن كونها تتدهور من سنة إلى أخرى. كما ينصح أن أغلب الدهون التي يحصل عليها المواطن المصري هي دهون نباتية مصدرها الأساسي هو الزيوت النباتية والحبوب حيث تبلغ حوالي ٥٦.٥ جراماً أي حوالي ٧٩ %من الدهون التي يستهلكها في اليوم البالغة ٧١.٤٦ جراماً.

جدول (٥) الأهمية النسبية لمختلف السلع الغذائية المصرية كمصادر للسعرات الحرارية وللبروتين والدهون في النصيب الغذائي الفردي اليومي المصري وفقاً لأرقام الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦[١]

السلع الغذائية	وحدات حرارية في اليوم		بروتين في اليوم		الدهون في اليوم	
	كالوري	%	جرام	%	جرام	%
الحبوب	٢٦٢.٧	٦٥.٣	٧٣.٤	٦٢.٤	١٢.٩	١٨.٠٥
النشويات والبقول	١٤٦.٣	٣.٦	٧.٣	٦.٢	٠.٤٦	٠.٦٤
الخضر والفاكهة	٣٠٧.٧	٧.٧	٨.٣	٧.١	١.٧	٢.٤
السكر والعسل	٢٧٤.٣	٦.٨	–	–	–	–
الزيوت النباتية	٣٢٧.٣	٨.١	–	–	٤٣.٦	٦١.٠
المنتجات الحيوانية	٣٤٠.٧	٨.٥	٢٨.٦	٢٤.٣	١٢.٨	١٧.٩١
الإجمالي	٤٠٢٣.٣	١٠٠	١١٧.٦	١٠٠	٧١.٤٦	١٠٠

ربما تعزى ظاهرة اعتماد المواطن المصري على المصادر النباتية لإمداده بغالبية احتياجاته من السعرات الحرارية والبروتينات والكربوهيدرات والدهون وغيرها من احتياجاته الغذائية إلى أن هذه المصادر أقل ثمناً بكثير من نظيرتها الحيوانية. هذا فضلاً عن

[١] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – دراسة الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية – أعداد متفرقة – القاهرة.

انحطاط وتدهور مستويات الدخول الحقيقية للأسر المصرية إذ يتضح من بحث ميزانية الأسرة التي أجرته الدولة في ٩٩ – ٢٠٠٠ أن متوسط النصيب الفردي من الإنفاق الاستهلاكي في الحضر بلغ حوالي٢٤٨٣ جنيها في حين بلغ نظيره في الريف حوالي ١٤٠٤ جنيها. وهذا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي لا يتجاوز حوالي ١٦٢ جنيهاً شهرياً أي حوالي ٣٦ جنيهاً أسبوعياً. ولا شك أن هذه المستويات في الإنفاق الاستهلاكي سواء السنوي أو الشهري أو الأسبوعي تعتبر في ظل المستويات السعرية الحالية ضئيلة للغاية ولا تسمح بأكثر من مستوى النعيم الذري.

٣-١-٣ تخلف واختلال توزيع دخل الأسرة المصرية على بنود الإنفاق الاستهلاكي:

من أهم الظواهر التي يستدل منها على مدى تقدم أو تخلف مجتمع معين هو الكيفية التي توزع لها الأسر في هذا المجتمع دخلها على مختلف بنود الإنفاق الاستهلاكي. وبدراسة هذه الظاهرة بالنسبة للأسر المصرية من واقع بيانات بحوث ميزانية الأسرة ٩٩ –٢٠٠٠تبين أن الأسر الحضرية تنفق ٤٠.٧ %من دخلها على السلع الاستهلاكية في حين تنفق الأسر الريفية حوالي ٥٠.٨%من دخلها على نفس هذه السلع الاستهلاكية – جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)[١] توزيع النسب المئوية للمنفق على المجموعات الرئيسية للإنفاق في الأسر المصرية الريفية والحضرية في بحوث ميزانية الأسرة من ٥٨ – ١٩٥٩ إلى ٩٩–٢٠٠٠

بنوك الإنفاق	السنوات					
	١٩٥٨ – ١٩٥٩		١٩٦٤ – ١٩٦٥		١٩٩٩ – ٢٠٠٠	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
إجمالي الغذاء	٥٠.١	٦٦.٤	٥٠.٨	٦٣.٤	٤٠.٧	٥٠.٨
المكيفات	٥.٦	٦.٧	٥.٨	٧.٠	٢.٩	٣.٧

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحوث ميزانية الأسرة للسنوات ١٩٨٥ – ٥٩ إلى ١٩٩٩– ٢٠٠٠ – القاهرة.

بنوك الإنفاق	السنوات					
	١٩٥٨ – ١٩٥٩		١٩٦٤ – ١٩٦٥		١٩٩٩ – ٢٠٠٠	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الأقمشة والملابس	٨.١	٧.٨	٩.٧	٩.٨	١٠.٧	٩.٦
السكن والنفقات الأخرى	١٢.٩	٥.٠	١٣.٣	٦.٧	١٣.٧	١٥.٧
الأثاث والسلع المعمرة	١.٨	٠.٧	١.٨	١.٠	٢.٥	٢.٠
النفقات الطبية والعلاجية	٣.٠	٢.٠	٣.٧	٢.٨	٤.٦	٣.٧
التعليم والثقافة والرياضة	٣.٦	٠.٦	١.٧	٠.٤	١٠.١	٦.٥
المواصلات	٣.٩	١.٩	٣.٧	١.٩	٦.٩	٣.١
خدمات أخرى	١١.٠	٨.٩	٩.٥	٧.٠	٧.٩	٤.٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣–٢ العوامل المسئولة عن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في ج.م.ع :

من أهم العوامل المسئولة عن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في ج.م.ع هي:

(١) قيام الدولة الصناعية المصدرة للغذاء وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ارتفاع أسعار البترول بتحويل حوالي ١٠٠ مليون طن من الحبوب الغذائية إلى وقود حيوي بما في ذلك غاز الإيثانون والديزل الحيوي بدلاً من استخدامها لإطعام البشر[١].

(١) خطاب الرئيس محمد حسني مبارك في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة المتعدد في روما في يونيو ٢٠٠٨.

الأمر الذي كان من شأنه ارتفاع سعر الطن من القمح بحوالي ١٨٠ %خلال ٣ سنوات وانخفاض الاحتياطي العالمي إلى أدنى مستوياته خلال ٦٠ عاماً[١]. وقد قررت هذه الدول في مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الثمانية المنعقد في طوكيو في يونيو ٢٠٠٨ الاستمرار في استخراج الوقود الحيوي من الحبوب الغذائية ووقف تصديرها، (٢) التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري الناتج عن تلوث البيئة بسبب ما تبثه المصانع والمحركات من ثاني أكسيد الكربون في الجو إذ يؤدي كل ذلك إلى انخفاض إنتاجية الأرض من المحاصيل الزراعية وإلى الفيضانات والعواصف المدمرة، (٣) تضاعف عدد السكان المصريين ثلاث مرات خلال القرن العشرين. وهو يتضاعف الآن كل حوالي ٣٠ سنة. ويقدر عدد السكان بحوالي ٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ ويتوقع أن يبلغ ٩٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٥[٢]، (٤) اختلال التوازن بين الموارد الأرضية المزروعة وبين الموارد البشرية حتي أصبح الفدان الواحد يعول تسعة أفراد من البشر بالإضافة إلى الحيوانات المزرعية والطيور. ويعزى ذلك إلى ضآلة الاستثمارات الموجهة لبرامج التوسع الزراعي بنوعية الأفقي والرأسي وإلى الفاقد السنوي الذي تتعرض له الأراضي الزراعية نتيجة نوعين من الأخطار يتضمن القسم الأول مخاطر التدهور المباشر الناشئ عن عمليات التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الزراعية وقمائن الطوب مما يؤدي إلى إخراج تلك الأراضي من نطاق الإنتاج الزراعي ويقدر هذا الفاقد بحوالي ٢٠ ألف فدان سنويا، ويتضمن القسم الثاني مخاطر التدهور غير المباشر والناشئ عن سوء استخدام عناصر الإنتاج من أسمدة ومبيدات كيميائية والإسراف فيها إلى جانب سوء الصرف في الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في كل من الأراضي القديمة والجديدة على حد سواء، (٥) سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي أدت إلى الاستهلاك الغير رشيد للغذاء المدعم وبالتالي أصبحت معظم السلع الغذائية المدعمة تستخدم في الأغراض غير المخصصة لها على سبيل المثال أدى دعم أسعار القمح والخبز إلى استخدامها كأعلاف للحيوانات المزرعية والدواجن[٣]، (٦) وقوع مصر في الحزام الشديد الجفاف من العالم، حيث يتسم

---

(١) د. حمدي عبد العظيم (أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق لأكاديمية السادات والعلوم الإدارية) – حديث في التليفزيون المصري – القناة الأولى – القاهرة ٣-٦-٢٠٠٨.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – حديث تليفزيوني مذاع للسيد رئيس الجهاز – القاهرة – ٢٠٠٨.

(٣) عبد القادر محمد عبد القادر عطية- دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والاستهلاك في حالة السلع الضرورية – مجلة العلوم الاجتماعية – المجلد (٢١) العدد الثالث – ١٩٩٣.

سقوط الأمطار بالندرة إلى جانب وقوع أغلبية أراضي مصر في الصحراء حيث لا تزرع من المساحة الكلية البالغة مليون كيلو متر مربع سوى ٨ مليون فدان [١].

٣-٣ الآثار المترتبة على تفاقم مشكلة الأمن الغذائي:

٣-٣-١ انخفاض وتدني إنتاجية نسمات القوة البشرية العاملة:

يؤدي عدم الحصول على الغذاء بالقدر الكافي إلى سوء التغذية وإلى مشاكل صحية خطيرة من أهمها تعثر النمو في سن الطفولة بنسبة تتراوح بين ٢٢ %- ٤٧ %وانتشار الأنيميا وبطء معدل التكوين العقلي والنفسي وزيادة احتمال الإصابة بالأمراض والأوبئة والإعاقة الجسدية والعقلية. كما يعني غياب الأمن الغذائي وعدم توافر الحد الأدنى من الغذاء للطبقات الفقيرة تدهور المستوى العام للصحة وعدم القدرة على التركيز وانخفاض العائد من التعليم والتدريب. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نظراً لوجود علاقة طردية بين مستوى التغذية ومستوى الصحة وإنتاجية العامل [٢].

٣-٣-٢ التضخم:

يحدث التضخم نتيجة عجز المقتصد القومي عن توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، مما يدفع بأسعار جميع السلع الغذائية إلى الارتفاع المستمر ومن ثم حدوث ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من آثار تراكمية [٣]. لذا يعد غياب الأمن الغذائي مصدراً أساسياً للتضخم في جمهورية مصر العربية وقد انعكس ذلك بوضوح في الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للطعام والشراب حيث بلغ ١٧٣ % عام ٢٠٠٦ باعتبار أن سنة الأساس

---

(١) وزارة الزراعة – جهاز حماية البيئة – بيانات منشورة وغير منشورة، القاهرة.

[2] World Bank – Ensuring Food Security in Developing World-World Bank. Washington D.C. – 1985- p.1

"المجالس القومية المنخصصة – التغذية الصحية –سلسلة دراسات تصدرها المجالس القومية المتخصصة – القاهرة ٢٠٠٥ – ص ٧٣.

(٣) طلعت رزق الله – امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثالث – العدد الثاني – ١٩٩٣.

عام٩٩/٢٠٠٠. ولقد أسهم ذلك في ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حيث بلغ ١٥٢.٦ %في عام ٢٠٠٦ [١]. يضاف إلى هذا أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى إعادة توزيع الدخل القومي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية بعيدة عن مبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الاقتصادية.

٣-٣-٣ عجز الميزان التجاري :

يؤدى نمو الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج المحلى من الغذاء إلى زيادة الطلب على الواردات لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء. يضاف إلى ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى أعلى من العالم الخارجي يترتب عليه زيادة الواردات السلعية لانخفاض أسعارها نسبياً عن الأسعار المحلية، ونقص في الصادرات لارتفاع أسعارها نسبة إلى الأسعار العالمية. فقد تبين من الدراسة وجود عجز دائم بلغ متوسطه ١١٩٣.٦، ٢٢٠٥.٥ مليون دولار لكل من الميزان التجاري والزراعي والغذائي على التوالي خلال فترة الدراسة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦ - جدول رقم (١). وأمر هذا شأنه يساعد على زيادة عجز موازين التجارة الخارجية ويتسبب في قصور موارد النقد الأجنبي عن تغطية الواردات الغذائية، الأمر الذي من شأنه أن يتم إعطاء الأولوية لاستيراد الغذاء على حساب استيراد السلع الاستثمارية مما يؤدي إلى إبطاء معدلات التنمية الاقتصادية.

وتشير الدراسات إلى أن زيادة قدرها ١٠ % من استيراد الغذاء تؤدي إلى نقص قدره ١-٢% في استيراد السلع الرأسمالية نتيجة أثر المزاحمة [٢].

٣- ٣ - ٤ التبعية الاقتصادية:

يؤدى زيادة اعتماد الدولة على المصادر الخارجية في توفير جزء كبير من السلع الغذائية ومن ثم زيادة اعتمادها على العالم الخارجي في سد العجز الغذائي عن طريق الواردات الغذائية والمعونات الغذائية إلى التبعية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى أن

---

(١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد ٦، القاهرة، ٢٠٠٧.

[2] Aderman, H. – Food Subsidies and state Policies in Egypt- OP. Cit, P. 187.

الدولة قد لاتمتلك الموارد المالية الكافية لاستيراد الغذاء في ظل الارتفاع المتواصل في أسعار الحبوب الغذائية والزيوت وغيرها فتلجأ إلى الاقتراض مما يترتب عليه زيادة حجم ديونها الخارجية ومن ثم زيادة التبعية الغذائية والاقتصادية. وأمر هذا شأنه يعني أنه في ظل النظام العالمي المالي تسعى القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على ربط المساعدات والمعونات بالمبيعات من السلع الغذائية بما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومحاولة ربط الدول المستفيدة من هذه المساعدات والمعونات بسياستها وخلق نوع من التبعية لها لتحقيق مصالحها[1].

ومن أمثلة استخدام الغذاء كسلاح سياسي ومن ثم التبعية الغذائية والاقتصادية: (١) قطع الولايات المتحدة الأمريكية للمعونات الغذائية عن كل من الدول المتعاملة مع النظام الكوبي عد انتهاجه الخط الاشتراكي وقد حدث ذلك مع دول مثل شيلي وكمبوديا وفيتنام الجنوبية، (٢) قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد بيع الحبوب للاتحاد السوفيتي في أعقاب غزو أفغانستان عام ١٩٧٩، (٣) تهديد الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية استخدام سلاح الغذاء ضد الدول العربية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة واستخدام العرب لسلاح البترول، (٤) عدم موافقة الدول الرأسمالية المتقدمة على المساهمة بمعوناتها الغذائية من خلال الوكالات الدولية المتخصصة كمنظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية أو اليونسكو[2]... حيث تكون تلك الوكالات و المنظمات أقل خضوعاً لسيطرتها وإمكانية التحكم في قرارتها وتفضل حكومات هذه الدول استخدام معوناتها مباشرة لتحقيق الأثر المطلوب الذي تهدف إليه ويتفق مع مصالحها الذاتية.

---

(1) في هذا المجال نذكر ما قاله مستر جون مالونج مرشح وزارة الزراعة في أمريكا في عهد الرئيس ريجان من ان أقوى سلاح في أيدينا هو سلاح الغذاء، أنظر في ذلك: ممدوح عارف أحمد مصطفى – دراسة اقتصادية للقمح المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة– جامعة القاهرة – ٢٠٠٧.

2 بدراسة المعونات الغذائية التي وردت إلى جمهورية مصر العربية بيد أنها لم ترد بانتظام وكانت تتجه بالانخفاض بصفة عامة حيث بلغت حوالي ٢٣٦٢ ألف طن خلال عام ١٩٩١/٩٠ انخفضت إلى حوالي ١٠ ألف طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ أي بانخفاضه حوالي ٢٣٥٢ ألف طن أي حوالي ٩٩.٥% منه – أنظر في ذلك: نشوى التطاوي وهنادي مصطفى – أثر دعم السلع الغذائية على فاتورة الغذاء المصري – المؤتمر الرابع عشر للاقتصادية الزراعية – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – سبتمبر ٢٠٠٦.

٣-٣-٥ تشويه هيكل الاستثمار القومي:

يؤدي غياب الأمن الغذائي الذي ينعكس في صورة ارتفاعات متتالية في أسعار الغذاء وارتفاع في تكاليف المعيشة إلى انتشار الموجات التضخمية التي من شأنها إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة الاقتصادية ذات العائد السريع على حساب الأنشطة الاستثمارية ذات العائد البطيء والتي تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً للحصول على عائد صافي مثل أنشطة التوسع الزراعي الأفقي بما في ذلك استصلاح واستزراع الأراضي. وأقترن هذا بارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية أيضاً بصورة خفضت من مستوى أرباحها وترتب على ذلك انخفاض حجم الاستثمارات الصناعية وارتفاع حجم الاستثمارات في المشروعات الخدمية لما تتسم به من الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإقامتها وبارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر فيها وبالتالي سرعة استرداد رأس المال وإعادة استثماره لحمايته من التآكل بسبب التضخم. ومما يؤكد ذلك أن حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة والتعدين بلغ حوالي ١٨.٢ مليار جنيه أي حوالي ٢١.٥ %من الإجمالي العام للاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ انخفضت إلى حوالي ٩.٢ مليار جنيه أي حوالي ١٠.٤ % خلال الفترة ٢٠٠٣ ٠ ٢-٢٠٠٦ أي بمقدار نقص بلغ حوالي٩ مليار جنيه أي حوالي ٤٩.٥ %. وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته يعني أن غياب الأمن الغذائي يحدث تشويه لهيكل الاستثمارات من خلال تغذيته للتضخم ومن ثم اتجاه الموارد الاستثمارية لتوفير الأمن الغذائي بدلاً من أنشطة استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وأنشطة توفير الموارد المائية اللازمة لذلك مثلاً الأمر الذي من شأنه أيضاً تفاقم مشاكل الأمن الغذائي والمشاكل التابعة لها[1].

٣-٣-٦ انتقال الأمراض المعدية والتلوث الإشعاعي

يؤدي نقص الغذاء والاعتماد على تدبير احتياجاته من الأسواق الخارجية إلى احتمالات دخول الأمراض المعدية الذي تصيب النبات أو الحيوان وقد تنتقل منها إلى الإنسان ويذكر في هذا المجال : (١) قرار مصر بحظر استيراد الحيوانات واللحوم من المملكة المتحدة ودول أوروبا نظراً لتفشي مرض جنون البقر في بريطانيا، (٢) قرار المملكة العربية السعودية بحظر استيراد بعض

(١) منى البرادعي – سياسة الغذاء في مصر – مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤١١ / ٤١٠، ١٩٨٨، ص ٢٠٦.

أنواع القمح الأمريكي لإصابتها الفطرية، (٣) رفض مصر استلام معونة الدقيق من السوق الأوروبية المشتركة عقب حادث انفجار المفاعل النووي (تشر نوبيل) في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٦ نظراً لارتفاع مستوى الحمل الإشعاعي لهذه الشحنة[١].

٣-٣-٧ تهديد الأمن والاستقرار داخل المجتمع:

يؤدي قلة المعروض من السلع الغذائية بل ندرة بعضها أحياناً في ظل وجود طلب عليها ومتزايد إلى : (١) ارتفاع أسعارها ومن ثم عدم قدرة طبقة محدودي الدخل على شرائها وتزايد الأعباء على ميزانية الأسرة مما يثير مشاعر المواطنين تجاه الدولة ويحدث نوعاً من التوتر الاجتماعي مما يخشى معه حدوث قلاقل اجتماعية تعرض أمن الدولة للخطر على غرار ما حدث في أعقاب القرارات الاقتصادية في يناير ١٩٧٧ برفع أسعار بعض السلع الأساسية، (٢) سوء توزيع الغذاء في مصر لعدم وجود خريطة استهلاكية وما يترتب على ذلك عدم حصول الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل وبصفة خاصة في الريف والمناطق غير الحضرية على حاجتها الغذائية كماً ونوعاً مما يترك آثاره على السلوك الاجتماعي وأداء الفرد في المجتمع، (٣) ظهور أنماط سيئة من السلوك وإلى تزايد معدل الجريمة خاصة تلك الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالسلع الغذائية والتموينية مثل: (١) غش المواد الغذائية بمواد قد تكون ضارة بالصحة، (ب) زيادة جرائم الغش في الوزن والمواصفات...إلخ، (ج) تهريب السلع الغذائية والاتجار في السوق السوداء، (د) الإتجار في السلع الفاسدة أو منتهية الصلاحية، (٤) خلق نوع من الاحتكار في بعض السلع الغذائية الهامة برفع أسعارها دون مبررات حقيقية من أجل تحقيق ثروات طائلة غير مشروعة على غرار ما حدث في سلعة السكر أواخر عام ١٩٩٤ وما يحدث مع سلعة الدقيق الفاخر خاصاً في مواسم وأوقات ذروة الاستهلاك كشهر رمضان وبداية دخول المدارس والجامعات وكذلك في المواسم والأعياد المختلفة[٢].

---

(١)معهد التخطيط القومي – مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها- سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم ١٧٨- يوليو ٢٠٠٤.

٢. فائز حزين جيد- نحو استراتيجية قومية للأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية خلال الحقبة القادمة -كلية الدفاع المدني – أكاديمية ناصر العسكرية العليا- ١٩٩٧.

٣-٤ السياسات الأمنية الغذائية:

٣-٤-١ سياسة الاكتفاء الذاتي:

تنطوي سياسة الاكتفاء الذاتي على قدرة المجتمع على تغطية الاحتياجات الغذائية من الناتج الغذائي المحلي. فتوفير حد أدنى من الناتج المحلي لمختلف السلع الغذائية يمكن اعتباره خط الدفاع الأول في المشكلة الغذائية، لأن المشكلة الغذائية لا تتمثل في توفير العملات اللازمة لاستيراد ما يلزم من السلع الغذائية الضرورية فحسب بل أن هناك صعوبات بالغة في توفير الواردات اللازمة من السوق العالمي حتى مع توافر المقدرة التمويلية.

ولقد تبين من الدراسة أنه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في عام ٢٠١٠ لابد من زيادة الرقعة الزراعية بحوالي ٢.٥ مليون فدان قمح وحوالي ١.٥ مليون فدان ذرة وحوالي ٣١١.١ ألف فدان بقوليات وحوالي ٩٧.٧ ألف فدان قصب سكر وحوالي ٥٥.٦ ألف فدان بنجر السكر وحوالي ٢٠.٧ ألف فدان من الفول السوداني وحوالي ٤٢ ألف فدان فول صويا، هذا بافتراض بقاء متوسطات إنتاجية المحاصيل والانماط الاستهلاكية ومعدلات الازدياد السكاني على حالها [١].

ولتحقيق هذه السياسة يتطلب الأمر من الدولة : (١) التوجه نحو التنمية الزراعية الأفقية باستصلاح واستزراع المزيد من الأراضي الزراعية بما يكفي لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي لإشباع الاحتياجات المتزايدة للسكان الذين يتضاعفون كل حوالي ثلاثين عاماً، (٢) وضع وتنفيذ سياسة ملائمة للتحوط الاستهلاكي الغذائي تستهدف تخزين قدر كافي من السلع الغذائية الحبوبية وغير الحبوبية لمجابهة المخاطر الطبيعية الاقتصادية وفترات الحروب والكوارث وما يترتب عليها من نقص في المعروض من تلك السلع الغذائية.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المجلد الإحصائي السنوي – القاهرة – ٢٠٠٧. وكذلك : البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الأول – القاهرة، ٢٠٠٧.

٣-٤-٢ سياسة التنمية الاقتصادية الزراعية:

تعتبر التنمية الزراعية أحد الركائز الرئيسية للتنمية الاقتصادية الشاملة نظراً لأهمية المقتصد الزراعي ودوره في توفير الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان ودوره في توفير المدخلات لكثير من الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية ودوره في توفير النقد الأجنبي المتحصل عليه من تصدير بعض المنتجات الزراعية ودوره في توفير فرص العمل الجديدة والتغلب على مشكلة البطالة.

وتنطوي سياسة التنمية الاقتصادية الزراعية على نقل المقتصد الزراعي من الوضع الاجتماعي المتخلف وما ينطوي عليه من نقص وسوء الغذاء إلى الوضع الاجتماعي المتقدم وما ينطوي عليه من وفرة وجودة الغذاء. وتقتضي التنمية الاقتصادية الزراعية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل هذه المتطلبات في مجموعة من الإجراءات التنموية المباشرة وغير المباشرة والمساعدة تؤدي في النهاية إلى تغيرات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الزراعية[١].

وتتمثل سياسة التنمية الاقتصادية الزراعية في إعادة تخصيص الموارد في المجتمع بهدف إحداث تغيرات في الإنتاجية الزراعية بزيادة حجم الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي. ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق : (١) التنمية الزراعية الأفقية في صورة توسيع استثمارات البنية الأساسية مثل برامج الري والصرف والتوسع في استصلاح واستزراع الأراضي...إلخ، (٢) التنمية الزراعية الرأسية في صورة استحداث وسائل إنتاجية عصرية وتكثيف زراعي، وتعديل التركيب المحصولي، بالإضافة إلى تنمية الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي [١].

وتعد التنمية الزراعية الأفقية واحدة من السبل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية إلا أن أنشطة استصلاح الأراضي الجديدة وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فيها ليست بالأنشطة ذات الربحية المرتفعة ولكنها تتسم بضعف الحافز على الاستثمار وانخفاض العائد منها خاصة في المرحلة تحت الحدية حيث تفوق التكاليف العائد الذي يحصل عليه المنتج

[١] كوكرين، ويلارد – مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية – ترجمة الدكتور محمد الشحات – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٤ – ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

ويرجع ذلك إلى تضخم التكاليف الراهنة لاستصلاح الأراضي إذ أن متوسط إجمالي تكاليف الاستصلاح الداخلي للفدان بالأراضي الجديدة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٦ يبلغ حوالي ١٣ ألف جنيه كما يبلغ متوسط تكاليف أعمال البنية الأساسية للفدان الواحد حوالي ١١.٣٢٠ ألف جنيه. وهذا يعني أن متوسط تكلفة استصلاح الفدان بالأراضي الجديدة يبلغ حوالي ٢٤.٣٢٠ ألف جنيه في حين كانت تبلغ عام ١٩٨٦ حوالي ٤٣٠٠ جنيه فقط أي بزيادة تبلغ حوالي ٦ أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٨٦[٢].

وفضلاً عن ذلك فإن توزيع الأراضي المستصلحة والمستزرعة يتم بواسطة الدولة قبل بلوغها المرحلة الإنتاجية الحدية التي يتساوى فيها العائد مع التكاليف وبالتالي فإن معظم تلك الأراضي دخولها المزرعية ضئيلة لا تكفي لسداد أقساط التمليك أو الإيجار أو الديون، فتستمر الدولة في دعم الزراع المنتفعين لمدد طويلة، وفي النهاية قد تقوم الدولة بإعفائهم من بعض أو كل الأقساط وتقديم المعونات لهم. كما أن بعض من هذه الأراضي تتدهور وتصبح بوراً مهجوراً بسبب ضعف إنتاجيتها وضآلة رأس المال المتاح للزراع المنتفعين.

وقد ترتب على كل ذلك الجمود النسبي للرقعة الزراعية لمحدودية التوسع الزراعي الأفقي من ناحية والفقد بمعدلات أكبر نتيجة التوسع العمراني وتجريف الأراضي الزراعية من ناحية أخرى [٣].

---

(١) الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – تقرير عن ما تم استصلاحه خلال الخطة الخمسية ٨٢/٨٧ للعام الأول من الخطة الخمسية٨٧/٩٢– القاهرة. وكذلك: أحمد فاروق سعد الدين محمد – دراسة اقتصادية لإمكانية التنمية للمشروعات الزراعية لمنطقة جنوب الوادي (مشروع توشكى)– ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعه عين شمس – ٢٠٠٣.

(2) Adelman, I., Beyond Export – Led Growth, World development No. 9-1984 - PP. 11-35.

(٣) يقدر الفاقد من الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني بحوالي ٢٠ ألف فدان سنويا من أخصب أراضي الوادي. وتقدر المساحات التي تجرف سنويا بأكثر من خمسة آلاف فدان وذلك رغم التشريعات الصادرة بمنع التجريف ومنع البناء على الأراضي الزراعية : فرج عبد العزيز عزت – مشاكل الإنتاج الزراعي والغذائي ونمط التركيب المحصولي الأمثل للزراعة المصرية – المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع– القاهرة – نوفمبر ١٩٨٧.

وتعتبر التنمية الزراعية الرأسية هي الوسيلة الثانية لتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية وقد عنى بها المسئولين في الزراعة المصرية فأصبحت إنتاجية الفدان من الأرز هي الأعلى في العالم وتضاعفت إنتاجية الفدان من قصب السكر خلال العشر سنوات الأخيرة فبلغت ٥٢ طن للفدان كما بلغت الكثافة المحصولية حوالي ١.٩.

٣- ٤ -٣ الترشيد الاستهلاكي الغذائي:

تنطوي سياسة الترشيد الاستهلاكي الغذائي على الإجراءات التي تتبعها الدول لضبط وتنظيم الاستهلاك بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي والفردي. فلا جدال أن المنطق السليم لترشيد الاستهلاك الغذائي بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي هو تشجيع الزيادة في استهلاك السلع الزراعية الأقل تكلفة كالذرة الشامية أو ضغط استهلاك أكثرها عائداً قومياً كالأرز. ولا جدال أيضاً أن المنطق السليم لترشيد الاستهلاك الغذائي بما يحقق أقصى نفعية على المستوى الفردي هو الارتقاء بالمستوى الغذائي الفردي أي خفض متوسط ما يستهلكه الفرد من مجموعة الحبوب والنشويات إلى ما يقرب من حوالي ٣٣ %بدلاً من ٧٠ %وزيادة متوسط ما يستهلكه الفرد من مجموعة اللحوم والأسماك والبيض إلى الضعف مع العمل على إتاحة هذه السلع سواء المصادر الأجنبية أو المحلية بأسعار مناسبة ورفع المقدرة الشرائية للمستهلكين.

ولتحقيق سياسة الترشيد الاستهلاكي الغذائي يتطلب : (١) نشر الوعي الغذائي للمستهلكين وإرشادهم بالوجبات الغذائية المثلى وأيسر المصادر للحصول عليها مع إعداد نمط غذائي يشبع الاحتياجات الغذائية الأساسية طبقاً للاحتياجات الصحية ويتمشى مع ما توصي به المعايير الدولية، (٢) تعديل أنماط استهلاك الغذاء، فالبعض ينادي بزيادة نشر تجربة خلط دقيق القمح بدقيق الذرة في إنتاج رغيف الخبز وبضرورة تخصيص الأراضي المستزرعة الجديدة لزراعة البطاطس والإنقاص تدريجياً من الأراضي المزروعة قمحاً إذ أن استبدال القمح بالبطاطس كغذاء أساسي يزيد من إنتاج الأرض المخصصة لزراعة القمح سبع مرات إذ في حين يمكث القمح في الأرض ستة شهور ولا يمكن زراعته إلا مرة واحدة في السنة فإن زراعة البطاطس لا تستغرق أكثر من أربعة شهور فضلاً عن إمكان زراعتها مرتين في السنة بينهما يمكن زراعة الذرة الشامية، هذا فضلاً عن أن فدان

البطاطس ينتج من المواد النشوية قدر أكبر بكثير مما ينتجه فدان القمح [1]، (٣) ترشيد دعم السلع الغذائية وقصرة على السلع الضرورية والعمل على وصول الدعم إلى مستحقيه من خلال الدعم النقدي أو العيني للطبقات الفقيرة المحدودة الدخل فقط، (٤) ترشيد استيراد السلع الغذائية بحيث تقتصر على السلع الغذائية الضرورية التي لا تكون متوافرة في الأسواق المحلية بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة بالإضافة على تشجيع البدائل الغذائية محليا، (٥) ترشيد الإنتاج الغذائي الذي يتمثل في تخفيض الفاقد في المراحل الإنتاجية والتسويقية سواء للسلع المنتجة محلياً أو المستوردة وذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، (٦) تخطيط الاستهلاك الغذائي عن طريق التخلص من الاستهلاك البذخي والترفي والبعد الاستهلاك غير الرشيد، (٧) تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين وتوعيتهم بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع الغذائية بالمقادير والاحتياجات الأساسية اللازمة للفرد وحثهم على تقليل الفاقد وتوجيههم نحو ترشيد الاستهلاك الغذائي[2].

٣-٣-٤ سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي:

تنطوي سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي على كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق باستهلاك السلع الغذائية الضرورية. الأمر الذي من شأنه تحقيق أكبر منفعة اقتصادية على كل من المستوى القومي و الفردي. وتلجأ الحكومة إلى إتباع مثل هذه السياسة في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية.

ويتبين من جدول رقم (٨) أن المبالغ المخصصة لتنفيذ سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي المصري قد ازدادت من حوالي ٢.٢ مليار جنيه عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى حوالي ٤.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ وإلى حوالي ١١.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ثم إلى حوالي ١٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨. يضاف إلى هذا أن الدعم الاستهلاكى الكلي ازداد من حوالي ١٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٨، كما ازداد مقدار المبالغ المخصصة للضمان

(1) هاشم علي -رغيف البطاطس بدلا من رغيف القمح - الجمهورية – جريدة قاهرية يومية - العدد الصادر في ١٩٧٥/٩/٢٥، ص ٣.

(2) السيد محمد السريتي - الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية - دار الجامعات الجديدة للنشر - الإسكندرية - عام ٢٠٠٠.

الاجتماعي إلى أن وصل أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه [1]، الأمر الذي يتوقع معه أن يستمر تصاعد الأعباء المالية لتنفيذ سياسة الدعم الاستهلاكى الراهنة نتيجة للازدياد السكاني الذي تعاني منه جمهورية مصر العربية ويشوب سياسة الدعم الاستهلاكي بالأسلوب الراهن العديد من الأخطاء والسلبيات التي من أهمها: (١) الاستهلاك غير الرشيد للغذاء الناتج عن عدم شعور المستهلك بالقيمة الحقيقية للغذاء المدعم الأمر الذي ترتب عليه سوء استخدام هذه السلع لرخص أسعارها واستخدامها كأعلاف للحيوانات المزرعية، الأمر الذي ترتب عليه تزايد قيمة إجمالي الواردات من القمح ودقيقه من حوالي ٨٥٤.٤ مليون دولار عام ٩٠ / ١٩٩١ إلى حوالي ١.٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بزيادة تقدر بحوالي ٠ ٦٢ مليون دولار، وتزايد قيمة إجمالي الواردات من الزيوت النباتية حوالي ٢٨٨.٣ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٣٤٩.٨ مليون عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بزيادة تقدر بحوالي ٦١.٥مليون دولار، وتزايد قيمة إجمالي الواردات من السكر الخام من حوالي ١٧٢.٢ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٤٠٢.٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بزيادة تقدر بحوالي ٢٣٠.٤ مليون دولار – جدول رقم (٩). وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته ترتب عليه أن بلغت قيمة الواردات من الغذاء اللازم لسد العجز الغذائي حوالي ١١.٩ مليار جنيه تمثل حوالي ٨٦.٢ %من إجمالي قيمة الواردات من السلع الزراعية وحوالي ١٢ %من إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وتتركز الواردات الغذائية في ثلاث سلع رئيسية هي القمح والسكر والزيت حيث تستورد مصر حوالي ٤٦ %من استهلاك القمح وحوالي ٣٣ %من استهلاك السكر وحوالي ٨٢ %من استهلاك الزيوت النباتية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومع ارتفاع قيمة الأسعار العالمية للقمح والسكر والزيت ترتفع قيمة الواردات الغذائية المصرية خاصة وان هذه السلع تمثل سلعاً ذات طابع استراتيجي حيث تقوم الدولة بدعم هذه السلع بمعنى أن تتحمل الدولة جزءاً من سعر السلعة التي لا يمكن للمواطن المصري أن يستغنى عنها،(٢) دعم السلع الغذائية لا يصل إلى مستحقيه إذ أن الحصول على السلع المدعمة متاح لكافة طبقات المجتمع الغنية والفقيرة، (٣) ازدادت مخصصات الدعم الغذائي حتى أصبح يمثل عبئاً باهظاً على الموازنة العامة للدولة وسبباً في العجز المستمر فيها ومن ثم تضاؤل حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي، فقد حددت الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالي ٨.٥ مليار جنيه دعماً لرغيف الخبز بزيادة تقدر بحوالي مليار جنيه عما كان مخصصاً لدعم رغيف الخبز عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على أن يتم تخصيص حوالي ٧٠ %من قيمة هذا الدعم

(1) د. أحمد درويش (وزير التنمية الإدارية) – حديث تليفزيوني مذاع من مؤتمر العدالة الاجتماعية – الإسكندرية: ٢٢-٦-٢٠٠٨.

للمخابز وحوالي ٣٠ %للمطاحن وذلك بغرض مواجهة التكاليف الفعلية لطحن الدقيق وصناعة الخبز البلدي والتي لم تراجع منذ ١٩ عاماً أي منذ عام ١٩٨٩[١]، (٤) يتسم نظام توزيع دعم السلع الغذائية بالتفاوت الكبير والتميز بين المحافظات، إذ تبين من جدول رقم (١٠) أن محافظات الوجه البحري تشغل المرتبة الأولى من إجمالي حصص دعم زيت وسكر التموين الموزعة على محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة تقدر بحوالي ٤٣.٩%، في حين تأتي محافظات الوجه القبلي في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بحوالي ٣٥.٥ %منه، تليها المحافظات الحضرية في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بحوالي ١٧.٥ % ثم محافظات الحدود بنسبة بلغت حوالي ١.٢٤ %. هذا في حين تمثل نسبة الفقراء في محافظات الوجه القبلي المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي ١٢.٧ %من إجمالي سكان جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ يليها في المرتبة الثانية محافظات الوجه البحري بنسبة تقدر بحوالي ٦.١ %منه ثم المحافظات الحضرية بنسبة تقدر بحوالي ١.١٢ %منه ثم محافظات الحدود تشغل المرتبة الأخيرة بنسبة تقدر بحوالي ٠.٠٨ %منه. وأمر هذا شأنه يعني أن توزيع حصص دعم دقيق القمح البلدي وزيت التموين وسكر التموين لا يتبع توزيعات الدخل وتوزيع الفقراء مما يلزم ضرورة إعادة توزيع دعم السلع الغذائية – جدول رقم (١٠)، (٥) التدخل الحكومي في إنتاج السلع الغذائية الضرورية من خلال الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي وما يتبعها من سياسات مصرية استهدفت تحقيق أسعار مجزية للمنتجين لمحاصيل الحبوب.، الأمر الذي ترتب عليه أن اقتربت أسعار هذه المحاصيل من أسعارها العالمية مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة فيها على حساب الزروع البديلة متمثلة في القطن والفول وترتب على ذلك زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح وفقد الميزة النسبية الإنتاجية للقطن ومن ثم فقد الأسواق الدولية له[٢] من ناحية وسوء تخصيص الموارد من ناحية أخرى، (٦) حدوث اختلالات في السياسة السعرية نتيجة دعم بعض السلع الغذائية التمويلية وترك أسعار أخرى دون تدخل فضلاً عن ذلك ازدواجية أسعار السلع المدعمة[٣].

---

(١) ومن خلال برنامج الدعم خلال الموازنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ سيتم رفع تكلفة طحن الطن من الدقيق من حوالي ٤٩.٥ جنيها إلى حوالي ٧٥ جنيها أي بزيادة تقدر بحوالي ٤.١% وذلك بغرض إنتاج دقيق مطابقة للمواصفات، كذلك سيتم رفع تكلفة إنتاج جوال الدقيق زنة ١٠٠كجم من حوالي ٥١ جنيها إلى ٦٥ جنيها أي بزيادة تقدر بحوالي ٢٧.٥% وذلك بغرض إنتاج رغيف مطابق للمواصفات انظر في ذلك:نشوي التطاوي، هنادي مصطفى عبد الراضي – أثر دعم السلع الغذائية على فاتورة الغذاء المصري – مرجع سبق ذكره .

(٢) فوزي حليم رزق – سياسة الإصلاح الاقتصادي لدعم الغذائي في مصر – مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع– القاهرة – ١٩٩٨.

(٣) مجلس الوزراء – مركز المعلومات واتخاذ القرار – دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة – أبريل ٢٠٠٥.

جدول رقم (٨)[١] تطور الدعم الغذائي الكلى ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٨

السنوات	الدعم الغذائي الكلي (مليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد من دعم الغذاء (جنيه)
١٩٩١/١٩٩٠	٢٢٢٦	٣٩.٥
١٩٩٢/١٩٩١	٢٣٨٤	٤١.٤
١٩٩٣/١٩٩٢	٢٤٥١	٤١.٥
١٩٩٤/١٩٩٣	٢٤٢٧	٤٠.٢
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٤٩٢	٤٠.٥
١٩٩٦/١٩٩٥	٣٠٩٨	٥٠.٠
١٩٩٧/١٩٩٦	٣٤٩٤	٥٥.٣
١٩٩٨/١٩٩٧	٣٦٦٨	٥٦.٩

[١] للمزيد راجع :

- الموقع الإلكتروني لبوابة مصر المعلوماتية http://www.IDSC.gov.eg
- دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم – الأنماط الإنفاقية والاستهلاكية للفقراء في مصر– ماجستير – الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية — ٢٠٠٦.

السنوات	الدعم الغذائي الكلي (مليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد من دعم الغذاء (جنيه)
١٩٩٩/١٩٩٨	٣٨١٦	٥٧.٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	٤١٢٢	٦١.٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٤٣٧	٦٥.٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٦٦١	٦٧.٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٨٢٣	٦٨.٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٢١	٦٧.١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١٦٠١	١٧١.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤٩٠٠	١٨٨.١

واستناداً إلى كل ما سبق ربما كان التخفيض التدريجي للدعم الاستهلاكي للسلع الكمالية وقصره فقط على السلع الضرورية لكافة أنماط الاستهلاك في الحضر والريف هو السياسة المثلى في الوقت الراهن لتحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل على أن يصاحب هذا الإجراء: (١) سياسة ضريبية ذات أهداف اجتماعية بحيث تأخذ من أغنياء المستهلكين أكثر مما يستفيدون به عن طريق الدعم الاستهلاكي الذي تموله الدولة، (٢) تحديد الفئات المستهدفة أي الفئات محدودة الدخل عند تطبيق أي سياسة من سياسات الدعم حتى لا يتسرب الدعم إلى غير مستحقيه أو تطبيق نظام كوبونات الغذاء لذوي الدخول المنخفضة فقط يضاف إلى هذا ضرورة المتابعة الدورية لمستحقي الدعم لأن مستحق الدعم قد يصبح في الغد غير مستحق

للدعم، (٣) تحديد السلع التي يوجه إليها الدعم فمن وجهة النظر العملية فإن الدعم العام أي الدعم الذي يستفيد منه المواطنين يجب أن يوجه للسلع ذات المرونة الدخلية المنخفضة مثل الذرة والفول والعدس والجبن القريش وزيت التموين وسكر التموين حيث قدرت المرونة الإنفاقية للخبز البلدي في المناطق الحضرية عام ٢٠٠٠/٩٩ بحوالي ٠.٢٣ ولزيت التموين بحوالي -٠.٤٩ وسكر التموين بحوالي -٥٢.٠ وللجبنة القريش حوالي -٠.٤٢، كما قدرت في المناطق الريفية بحوالي -٠.٣٣، -٢.١، -٠.٢٧، - ٠.٣٦ على الترتيب. وأمر هذا شأنه يعني أن الخبز البلدي وزيت التموين وسكر التموين سلع ضرورية في الحضر والريف المصري للفئات الدخلية المنخفضة [١]، (٤) يجب توجيه الدعم للفرد وليس للأسرة أي يزيد الدعم بزيادة عدد أفراد الأسرة لتحقيق العدالة الاجتماعية[٢].

جدول رقم (٩)[٣] تطور قيمه واردات القمح والدقيق والزيت والسكر في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٠ ٩-١٩٩١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالمليون دولار

السنة	قيمة واردات القمح والدقيق	قيمة واردات الزيت	قيمة واردات السكر
١٩٩١/١٩٩٠	٥٤.٤٧	٢٨٨.٣	١٧٢.٢
١٩٩٢/١٩٩١	٣٧.٩٠	٣٧٠.٧	٣٠٧.٢

[١] دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم – الأنماط الإنفاقية والاستهلاكية للفقراء في مصر– ماجستير – الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية — ٢٠٠٦.

[٢] محمود محمد العدل – العدالة التوزيعية للدخول المزرعية في البحيرة – مجلة كلية التجارة –كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٢

[٣] للمزيد راجع:

- المنظم العربية للتنمية الزراعية –كتاب الإحصاء السنوي – القاهرة – اعداد متفرقة.
- الموقع الإلكتروني لبوابة مصر المعلوماتية http://www.IDSC.gov.eg
- . F.A.O. Statistreal year Book Several Issues- Rome – Italy.

السنة	قيمة واردات القمح والدقيق	قيمة واردات الزيت	قيمة واردات السكر
١٩٩٣/١٩٩٢	٥٧.٩٠	٤٣٠.٢	٣٠٢.٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٨٨.٣٩	٣٩٣.٨	٣٩٣.٨
١٩٩٥/١٩٩٤	٩٦٤.٦٠	٣٤٩.٨	٤٠٢.٦
١٩٩٦/١٩٩٥	٨٨٤.٩٠	٢٤٣.٨	٣٦٧.٢
١٩٩٧/١٩٩٦	٨٩٢.٤٠	٢٢٦.٤	٤٦٣.٨
١٩٩٨/١٩٩٧	٧٠٢.٦٠	١٧١.٧	٤٦٥.٩
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٨٩.٦٠	١٣٨.١	٣٥٢.٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	٥١٩.١٠	١٤٠.٥	٣٠٠.٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٣٦.٩٠	٢٨٨.٣	١٧٢.٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٢٩.٩٠	٢٨٨.٣	١٧٢.٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤٣٤.٩٠	٤٣٠.٢	٣٠٢.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٨٥٦.٨٠	٣٩٣.٨	٣٩٣.٨

السنة	قيمة واردات القمح والدقيق	قيمة واردات الزيت	قيمة واردات السكر
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٦٢.٥	٤٥٣.٨	٤٠٢.٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٢٤٨.٢	٥٠٦.٢	٤٢٩.٢

جدول رقم (١٠) [1]توزيع البطاقات التموينية ودعم زيت وسكر التموين على محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

المحافظات (*)	إجمالي عدد البطاقات التموينية (بالألف)	% البطاقات التموينية	إجمال الحصة التموينية من السكر (الف طن)	% حصص سكر التموين	إجمالي الحصة التموينية من الزيت (ألف طن)	% حصص زيت التموين	إجمالي عدد السكان (ألف نسمة)	% عدد السكان	% الفقراء من إجمالي الجمهورية
المحافظات الحضرية	١٨٩٣	١٩.٢	٧٩.٤٢	١٥.٧٢	٤٨.٧١	١٩.٢٩	١٢٤٩٤	١٨.٠٢	١.١٢
محافظات الوجه البحري	٤٤٣٥	٤٤.٩٠	٢٢١.٩٠	٤٢.٩٣	١١٠.٩٠	٤٣.٩٢	٣٠٠٢٥	٤٣.٣٠	٦.٠٦
محافظات الوجه القبلي	٣٤٤٤	٣٤.٩٠	١٧٩.٥٠	٣٥.٥٤	٨٩.٧٧	٣٥.٥٥	٢٥٨٢٦	٣٧.٢٥	١٢.٧
محافظات الحدود	١٠٧.٦	١.٠٩	٦.٢٥	١.٢٤	٣.١٣	١.٢٤	٩٨٩	١.٤٣	٠.٠٨
إجمالي الجمهورية (*)	٨٧٩.٦٠	١٠٠	٥٠٥.١	١٠٠	٢٥٢.٥	١٠٠	٦٩٣٣٤	١٠٠	٢٠.٢

---

(1) نشوى التطاوي، هنادي مصطفى عبد الراضي – أثر دعم السلع الغذائية على فاتورة الغذاء المصري – المجلة المصورة للاقتصاد الزراعي – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين – القاهرة – سبتمبر ٢٠٠٦.

* المحافظات الحضرية تشمل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، محافظات الوجه البحري تشمل كفر الشيخ والدقهلية والغربية والمنوفية ودمياط والبحيرة والشرقية والإسماعيلية والقليوبية، ومحافظات الوجه القبلي تشمل قنا وأسوان والفيوم والأقصر وأسيوط وبني سويف والمنيا وسوهاج، ومحافظات الحدود تشمل الوادي الجديد وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح.

٣- ٤-٥ سياسة التصنيع الغذائي:

يتركز النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النامية في القطاع الزراعي وانتاج المواد الخام، وبالتالي تتسم القدرة الشرائية للأفراد بالضعف الشديد والتي تنعكس بدورها على ضيق الأسواق وعدم القدرة على استيعاب السلع الغذائية محلياً، بل لا توجد إمكانية تكنولوجية على توفيرها بالقدر الملائم كماً وكيفياً بأسعار اقتصادية مناسبة. الأمر الذي من شأنه اعتماد هذه الدول على الاستيراد الذي يشكل عبئاً على الميزان التجاري بالإضافة إلى عدم القدرة التكنولوجية على التصنيع الزراعي كمدخل لتقليل الفاقد الإنتاجي المحلي من الحاصلات الزراعية الغذائية الهامة.

وتعزى أهمية التصنيع في تدعيم الأمن الغذائي إلى[١]: (١) إمكانية خلق قيمة متعاظمة للحاصلات الغذائية الزراعية لسد الاحتياجات الاستهلاكية منها والاستغناء عن سلع بديلة مستوردة وخلق فوائض للتصدير تساهم في تحسين الميزان التجاري وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الصعبة، (٢) توفير فرص للعمالة في ضوء وجود بطالة سافرة ومقنعة تقدر بحوالي ربع القوة العاملة المصرية وتتزايد سنوياً بمعدلات متزايدة في ضوء الركود الاقتصادي العالمي، وفي ضوء الأعداد السكانية المتزايدة إذ بلغ عدد السكان ٧٦.٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ وحوالي ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ بل وينتظر أن يصل عددهم لأكثر من ٨٦.٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥، (٣) ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية الخام، وزيادة في معدلات الاستهلاك الفردية منها لازدياد مستويات الدخول الفردية، (٤) انتشار عادة الأكل خارج المنزل لدى بعض الطبقات بسبب عمالة المرأة المصرية المتزايدة مما يستلزم معه ضرورة توفير أغذية مصنعة محلية سريعة التجهيز مع تغيير أنماط استهلاك الغذاء نتيجة لكل ذلك، (هـ) تقليل الفاقد الإنتاجي والتسويقي والاستهلاكي لأقصى حد ممكن في ضوء فجوة غذائية متزايدة، مع الاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحالية وتطويرها باستمرار لزيادة كفاءة التصنيع الزراعي كماً وكيفاً، (٦) تحويل فائض الإنتاج الغذائي من مواسم الوفرة إلى مواسم الشحة لاستمرار توفير الغذاء على مدار العام يضاف إلى ذلك إعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار.

وأمر هذا شأنه يعني ضرورة أن تركز جمهورية مصر العربية خلال خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية على إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع مع الاهتمام والتركيز على الصناعات التي تنتج سلع استيرادية أي على الصناعات التمويلية الإحلالية وأهمها الصناعات الغذائية والتي تتصدر حاليا الأنشطة الاقتصادية في العالم، حيث يقدر اجمالي الاحتياج العالمي السنوي من المصنعات الغذائية عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٥.٤ مليون طن سنوياً مع زيادة سنوية ملموسة في ضوء الزيادة السكانية المضطردة وتغير الأنماط الاستهلاكية الغذائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة [٢].

---

* * لا يشمل عدد السكان بالخارج

(١) مصطفى عبد العزيز فتح الله – الصناعات الغذائية دعامة الأمن الغذائي – بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الأمن الغذائي – المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – القاهرة ٥ – ٧ نوفمبر ١٩٨٧.

(٢) إسماعيل محمد جمال الدين إسماعيل – أثر سياسة الأمن الغذائية على التنمية الاقتصادية الزراعية بجمهورية مصر العربية مع دراسة خاصة بمحافظة المنيا رسالة ماجستير– قسم الاقتصاد الزراعي – جامعه المنيا– ١٩٨٩.

٣-٤-٦ سياسة تنمية التجارة الخارجية:

تنطوي سياسة تنمية التجارة الخارجية على تنمية الصادرات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم نوعياً وكمياً وزمنياً بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائي من ناحية ثانية [١].

وتمثل التجارة الخارجية الزراعية إحدى الركائز الهامة لمجمل التجارة الخارجية المصرية بصفة عامة. وقد اتسمت الفترات السابقة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وحتى النصف الأول من فترة الثمانينات: (١) باحتكار الدولة لتصدير واستيراد غالبية السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وذلك عن طريق شركات القطاع العام، كما بلغت نسبة السلع الممنوعة من الاستيراد ٣٥% من إجمالي التجارة الدولية[٢]، (٢) بتقويم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية بهدف الحماية الجمركية. وبالرغم من ذلك لم تنمو الصادرات وتفاقم العجز في الميزان التجاري، (٣) بالتقليل التدريجي من الاتفاقات الثنائية في التجارة الخارجية والاتجاه نحو تحرير تجارتها الدولية وزيادة معاملاتها التجارية مع دول الاقتصاد الحر خاصة دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والتي صارت أهم منفذ للصادرات المصرية وأهم مصدر للواردات المصرية.

وخلال النصف الأخير من الثمانينات وفترة التسعينات وحتى الآن في ظل تطبيق سياسة الإصلاح والتحرر الاقتصادي، فقد تم وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية الزراعية استيراداً وتصديراً والعمل على القضاء على معوقات التجارة الخارجية الزراعية لذلك انتهجت الدولة العديد من الإجراءات منها: (١) تحرير سعر الصرف وترك تحديده لقوي السوق الحر، (٢) في مجال الاستيراد تم إلغاء حظر الاستيراد فيما بعد ١٠ %فقط من إجمالي التجارة الخارجية منها الدواجن المجمدة والمذبوحة والبيض، كما ألغى شرط الحصول على الموافقة المسبقة للاستيراد مع تبسيط الإجراءات الاستيرادية، (٣) في مجال التصدير تم إعادة تأهيل البنية الأساسية للتصدير في مجالات التسويق والتمويل، كما اتجهت مصر للاندماج في التكتلات الدولية والتجمعات الإقليمية وذلك لفتح أسواق جديدة للمنتجات والصادرات المختلفة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في تنمية التجارة الخارجية المصرية بصفة عامة والتجارة الخارجية الزراعية المصرية بصفة خاصة إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي في تزايد حيث بلغ حوالي ٧٧٥ مليون جنيه في عام ١٩٩١، ازداد إلى حوالي ٢٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ١٧٧٨ مليون جنيه إلى حوالي ٢٢٩.٤% عن عام ١٩٨٠. أما في عام ٢..٦ فقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي حوالي ٢٨٣٢.٥ مليون جنيه بزيادة قدرها حوالي ٢٠٥٧.٧ مليون جنيه إلى حوالي ٢٦٦ %من قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي في عام ١٩٨٠[٣].

ويرجع تزايد العجز في الميزان التجاري إلى أن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في تنمية التجارة الخارجية لم تستطع العمل على زيادة الصادرات المصرية الزراعية عن طريق فتح أسواق جديدة بالاستعانة بمشاركة رأس المال الأجنبي والاستفادة من

---

(١) د. السيد جاب الله – مذكرة عن توفير الأمن الغذائي – المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية – القاهرة.

(٢) البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع – القاهرة، ١٩٩٥.

(٣) البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة – القاهرة. وكذلك: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المركز القومي للمعلومات – بيانات التجارة الخارجية – أعداد متفرقة.

خبرته وتجاربه في تحسين نوعية الصادرات الزراعية وفتح أسواق جديدة. الأمر الذي كان من شأنه العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي المصري، وقد ترتب على كل ذلك تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية.

وبدراسة الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية يتبين أن حوالي ٧.٣%فقط من جملة التجارة الخارجية العربية تتم ما بين الدول العربية بعضها مع بعض[١]. وتشير الإحصاءات اتجاه هذه النسبة نحو التناقص بمرور الزمن لأسباب أهمها: (١) تماثل أو تشابه الإنتاج الزراعي في الدول العربية، (٢) وجود ارتباطات واتفاقيات تبعية تجارية مع دول أجنبية خاصه المتقدمة منها، (٣) القيود الإدارية والنقدية والكمية والجمركية وما يتعلق بالطرق والمواصلات والسياسات التجارية، (٤) الميول الاستهلاكية المفضلة لكل ما هو أجنبي بين البلدان العربية بعضها والبعض، (٥) حاجة بعض الدول العربية لعملات صعبة وتسهيلات ائتمانية وقروض لا توفرها إلا الدول الأخرى خاصة الغربية والمتقدمة منها.

وأمر هذا شأنه أو تلك هي طبيعته أصبحت الدول العربية تستورد في مجموعها غالبية احتياجاتها من السلع الغذائية كالقمح والذرة الشامية والأرز من خارج المنطقة العربية كلها، كما أن غالبية صادرات السلع الزراعية العربية كالقطن والفاكهة والخضر تصدر إلى خارج المنطقة العربية أي لأسواق أجنبية ثم تعود الدول العربية الأخرى غر المنتجة لها لاستيرادها مرة ثانية من هذه الأسواق الأجنبية.

ولا جدال في أن تنمية التجارة الخارجية بين الدول العربية فيما يتعلق بالسلع التي تعتبر مصدرة صافية لها سيكون من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة. وهذا يعني ألا تصدر دولة عربية سلعة معينة إلى الخارج إلا بعد استيفاء الاحتياجات الاستيرادية لبقية الدول العربية الأخرى منها، ولا تستورد دولة عربية سلعة من الخارج إلا بعد استيفاء الطاقات التصديرية للدول العربية الأخرى من تلك السلع. يضاف إلى ذلك أن قرب الأسواق وتقارب الأذواق والخفض المتبادل للرسوم والتعريفات الجمركية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار مثل هذه السلع الغذائية وازدياد الطلب عليها.

وأمر هذا شأنه أو تلك هي طبيعته يقضي بأن تسعى كل دولة عربية إلى تنمية صادراتها للوفاء باحتياجات الدول العربية الأخرى مستخدمة في سياسة دعم الصادرات وسياسة الاتفاقات الثنائية أو نظام السماح المؤقت أو سياسة ترويج الصادرات أو إنشاء والمناطق الحرة أو الرقابة على جودة السلع المصدرة أو خليط من كل هذه السياسات. أما فيما يتعلق بالسلع التي تعتبر الدول العربية مستوردة صافية لها مثل القمح الذي تحتكر تصديره كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا. فإن تكتل دول المنطقة العربية في التعامل مع مثل هذه الدول من شأنه تأمين حصولها على احتياجاتها القمحية بشروط ميسرة وبالتالي الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العربية بصفة عامة والمصري بصفة خاصة.

٣-٤-٧ سياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي:

تنطوي سياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي على كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على الحركة التجارية للسلع الغذائية أو لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها بين هذه الدول والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الغذائية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع في إنتاج واستهلاك الغذاء.

---

[١] تمثل السلع الزراعية حوالي ٦٠% من التجارة الخارجية العربية بعد استبعاد البترول. انظر:

F.A.O Trade yearbook – Italy – Rome – (Several Issuse).

وبدراسة الموارد الاقتصادية الزراعية الراهنة في الدول العربية والمتوسطية والأفريقية وفقا لأرقام عام ٢٠٠٦ تبين وجود موارد زراعية على مستوى معظم الدول العربية والمتوسطية لم تستغل بعد وتتباين مقاديرها من دولة لأخرى، مما يستوجب حصر هذه الموارد وتحديد وتوصيف المشاكل التي تعوق استغلالها.

وهذا يعني أن التكامل الزراعي والغذائي يشكل ضرورة لصالح الدول العربية والمتوسطية والأفريقية إذ يساهم في : (١) تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول، (٢) اتساع حجم السوق وازدياد قوة المساومة لدى هذه الدول، (٣) ازدياد معدل النمو اقتصادي، (٤) استخدام الموارد الأرضية الزراعية على أساس من التخصص المحصولي في الإنتاج بحيث تخصص الأراضي الزراعية المطرية لإنتاج الحبوب والأعلاف والأراضي الزراعية المروية لإنتاج المحاصيل السكرية ومحاصيل الألياف والخضر والفاكهة، (٥) إعادة الموارد البشرية الزراعية بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية على مستوى الدول العربية والمتوسطية للوصول إلى الاستخدام الأمثل لكل من الموارد البشرية والموارد الأرضية الزراعية، (٦) تسهيل عملية انتقال الموارد الإنتاجية الزراعية بين الدول التي تتسم بوفرة في مورد معين إلى الدول التي تتسم بندرة في نفس هذا المورد. الأمر الذي من شأنه زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد فتزداد بكل ذلك الطاقات الانتاجية الزراعية وغير الزراعية ومن ثم يتحقق الأمن الغذائي المحلي والقومي العربي والمتوسطي.

٣-٤-٨ سياسة الإصلاح الاقتصادي :

تنطوي سياسة الإصلاح الاقتصادي على كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية السعرية والدخلية لمختلف الزروع لتحقيق الأمن الغذائي.

وقد ترتب على الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي وما يتبعها من سياسات سعرية استهدفت تحقيق أسعار مميزة للمنتجين لمحاصيل الحبوب أن تم تحرير أسعار محصول القمح ومحصول الذرة اعتباراً من عام ١٩٨٧ ومحصول الأرز اعتباراً من عام ١٩٩١ ومحصول القطن اعتباراً من عام ١٩٩٤. وقد ترتب على ذلك اقتراب الأسعار المحلية للقمح من نظيرتها العالمية مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة منه حتى أصبح تخصيص الموارد الاقتصادية في مجال الزراعة في صالح إنتاج القمح على حساب الزروع البديلة المتمثلة في الفول والقطن، فقد انخفضت رقعة محصول القطن والذرة الرفيعة وفول الصويا بنسبة ١٩%، ٤٠%، ٦٨% على الترتيب مما أثر سلباً على الصادرات الوطنية من القطن وزيادة الواردات من الذرة الرفيعة وفول الصويا[١].

ولما كان القطن يعتبر من أهم المحاصيل الزيتية في جمهورية مصر العربية حيث يساهم بحوالي ٣٦.٨ %من إجمالي الزيوت وفقاً لمتوسط أرقام الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. فقد ترتب على التناقص التدريجي في مساحة القطن لصالح إنتاج القمح أن ازدادت الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج من الزيت خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١ - ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي بلغ ٤.٨ % [٢]. الأمر الذي يستدعي ضرورة الاهتمام بمحصول القطن كأحد المحاصيل الزيتية وتشجيع زراعته، يضاف إلى كل ذلك الاهتمام بالمحاصيل الزيتية الأخرى بتشجيع زراعتها ومحاولة الارتقاء بالميزة التنافسية لها بين الزروع المنافسة.

كما أدى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة أسعار مختلف الزروع الشتوية المنافسة للزروع العلفية مما انعكس على تقليص رقعة الأعلاف الخضراء وخاصة البرسيم على حساب زيادة رقعة القمح والذرة والأرز، فقد انخفضت رقعة

---

(١) البنك الأهلي المصري – مجلة اقتصادية– أعداد متفرقة – القاهرة.

(٢) وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للأقتصاد الزراعي – دراسة الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية – أعداد متفرقه – القاهرة.

البرسيم المستديم ورقعة البرسيم التحريشي بحوالي ١٩%، ٢٤%[1] على التوالي مما أدى إلى زيادة الكميات المطلوبة من الأعلاف الجافة مثل التبن والفول وقش الأرز، الأمر الذي يقتضي ضرورة الاهتمام بالأعلاف غير التقليدية ومساهمتها في سد هذا العجز. وقد ساهم العجز في الأعلاف إلى زيادة الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء في فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي مما يستدعي ضرورة توفير الأعلاف الجيدة حتى يمكن زيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء بمقادير تتناسب مع الزيادة في الاستهلاك مع الاهتمام بتوفير السلالات المحسنة والرعاية البيطرية ورؤوس الأموال الائتمانية اللازمة.

يضاف إلى كل ذلك أن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى إحداث اختلال في الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية نتيجة ارتفاع أسعارها إذ تفوق هذا الارتفاع السعري في أحيان كثيرة على قيمة الإنتاجية الحدية لهذه الموارد ومن ثم ابتعاد المقادير المستخدمة منها عن حجومها المثلى وبالتالي أثر ذلك على استخدام الموارد الاستخدام الأمثل وهذا يستدعي ضرورة تحقيق التوازن بين أسعار النواتج للزروع الرئيسية وأسعار مواردها الإنتاجية حفاظاً على مستوى معين لدخل زراع هذه المحاصيل.

٣- ٤- ٩ السياسة السعرية الزراعية:

تعتبر السياسة السعرية الزراعية من أهم السياسات ذات التأثير المباشر على القطاع الزراعي سواء من حيث: (١) تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، (٣) تنظيم و هجرة الموارد داخل وخارج القطاع الزراعي، (٣) تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وتنظيم الإنتاج، (٤) توجيه هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات بما يتفق مع أهداف المجتمع ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

وقد مرت السياسة السعرية الزراعية في مصر بأربعة مراحل هي: (١) **المرحلة الأولى** في الفترة ما قبل ١٩٦١، ولقد أتسمت الأسعار فيها بالحرية الاقتصادية. وفي خلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة سعرية محددة تعمل على توجيه الإنتاج الزراعي إلا أنها كانت بداية للتدخل الحكومي في تحديد الأسعار، (٢) **المرحلة الثانية** في الفترة من١٩٦١-١٩٧٣، ولقد اتسمت بالتدخل الشديد من جانب الدولة في الأسعار واتساع نظام الدعم وخفض تكاليف المعيشة وتطبيق نظام الحصص والتدخلات السعرية لكل من المدخلات والمخرجات، وقد كانت مستويات الأسعار المحددة أقل كثيراً من نظيرتها العالمية حيث بلغ سعر توريد قنطار القطن حوالي ١٩.٥ جنيه وطن الأرز حوالي ٢٧ جنيه وطن قصب السكر حوالي ٣ جنيه، هذا في حين بلغ السعر العالمي للتصدير حوالي ٣٣.٦ جنيه لقنطار القطن أي بزيادة تبلغ حوالي ٧٢.٣ %وحوالي ٥٩.٧٥ جنيه لطن الأرز أي بزيادة تبلغ حوالي ١٢١.٣ %وحوالي ١١.٥ جنيه لطن قصب السكر أي بزيادة تبلغ حوالي ٢٨٣.٣%خلال نفس الفترة، (٣) **المرحلة الثالثة** في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٥، وهي استمت بإعطاء الدولة درجة من الحرية الاقتصادية لقوى السوق الداخلية والعالمية في تحديد أسعار السلع الزراعية، لكن مازالت تتسم بنفس خصائص الفترة السابقة من حيث كونها سياسة غير مرنة وجزئية، كما ظلت الأسعار المزرعية منخفضة نسبياً حيث بلغ سعر توريد القطن حوالي ٤٧.٣ جنيه للقنطار وللأرز حوالي ٧٥ جنية للطن ولقصب السكر حوالي ١٢.٥ جنيه للقنطار أو للطن. هذا في حين بلغ السعر العالمي للتصدير حوالي ٩٠.٣ جنيه لقنطار القطن أي بزيادة تبلغ حوالي ٩ ٠.٩ %وحوالي ٢٥١.٣ جنيه لطن الأرز أي بزيادة تبلغ حوالي ٢٣٥.١ %وحوالي ٣٣.٥ جنيه لطن قصب السكر أي بزيادة تبلغ حوالي ١٦٨%.

([1]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي – أعداد متفرقة – القاهرة.

ويعتبر إقراب أو تساوي الأسعار المحلية من الأسعار المحلية (التصديرية أو الاستيرادية) مؤشراً مرضياً للغاية. ولهذا فإن الانحراف في الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية في الفترة السابقة من ١٩٦١ – ١٩٨٥ خلال المرحلتين الثانية والثالثة يعتبر مؤشراً غير مرض وضاراً بالمقتصد القومي وخاصة بالمنتجين الزراعيين، حيث تتسع الهوة بين الربحية الاقتصادية والربحية الفردية. وأمر هذا شأنه ترتب عليه توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة وتحميل القطاع الزراعي بضرائب غير مباشرة وتحويل جزء من فائض القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى غير الزراعية، ولذا أصبح القطاع الزراعي المصري طارداً لاستخدام الموارد وانخفضت الاستثمارات الموجهة إليه. ومما يؤكد ذلك أن معظم الدراسات أشارت إلى مشكلة السياسات السعرية وآثارها السلبية على الزراعة المصرية والتي تمثلت في جمود الإنتاج الزراعي والغذائي لضعف الحافز لدى المزارعين على زيادة الإنتاج. الأمر الذي ترتب عليه تفاقم مشكلة الأمن الغذائي[١]، (٤) **المرحلة الرابعة** وفيها بدأت الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى الآن مراجعة السياسة السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، من أجل تحسين معدلات التبادل بالنسبة للقطاع الزراعي وتخفيف العبء عليه وفي إطار توجيهات صندوق النقد الدولي[٢]، ولذلك اتجهت الدولة إلى تحرير الزراعة المصرية وتخفيض درجه التدخل الحكومي في أسواق السلع الزراعية وترك أسعار سلع الزراعة حرة.

وبدراسة أثر التحرر والإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٦ حتى الآن من خلال دراسة فترتين الأولى (١٩٨٢ – ١٩٩٢) وهي الفترة التي شهدت إعادة بناء وتحسين معظم المرافق الحيوية بالدولة بالإضافة إلى إصدار القوانين الخاصة بالتحولات الاقتصادية، والثانية (١٩٩٣–٢٠٠٦) وهي الفترة التي شهدت آثار التحولات على الاقتصاد الزراعي المصري، تبين أن: (١) متوسط قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الحقيقية قد تفوق في الفترة الثانية عن الفترة الأولى حيث بلغ حوالي ٨.١، وحوالي ١٦.٤ مليار جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب، (٢) متوسط الدخل الزراعي بالأسعار الحقيقية قد تفوق في الفترة الثانية عن الأولى حيث بلغ حوالي ١١.٢٩، وحوالي ٢٠.٩٩مليار جنيه خلال الفترة الأولى والثانية على الترتيب، (٣) تفوق المتوسط السنوي لأجر العامل الزراعي بالأسعار الحقيقة خلال الفترة الأولى عن الفترة الثانية حيث بلغ حوالي ٤٩٢.٩، وحوالي ٧٧٥.١ جنيه / سنة للفترتين الأولى والثانية على الترتيب، (٤) تفوق المتوسط السنوي لقيمة الاستثمارات الزراعية بالأسعار الحقيقية خلال الفترة الثانية عن الأولى حيث بلغت في الفترتين الأولى والثانية حوالي ٠.٩٨٧، وحوالي ٢.٧٧٤ مليار جنيه على الترتيب، (٥) تفوق المساحة المزروعة خلال الفترة الثانية عن الأولى حيث بلغت خلال الفترة الأولى والثانية حوالي ٦.٢٩، وحوالي ٧.٨٦ مليون فدان على الترتيب، (٦) تفوق المتوسط السنوي للمساحة المحصولية خلال الفترة الثانية عن الفترة الأولى حيث قدر المتوسط بحوالي ١١.٥٥، وحوالي ١٤.٩٤ مليون فدان خلال الفترة الأولى والثانية على الترتيب، (٧) تفوق المتوسط السنوي للمساحة المستصلحة في الفترة الثانية عن الفترة الأولى حيث بلغ حوالي ١١٣ ألف فدان، وحوالي ١٥٠ ألف فدان خلال الفترة الأولى والثانية على الترتيب، (٨) تفوق المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجاري الزراعي بالأسعار الحقيقية خلال الفترة الأولى حيث قدر بحوالي ٢.٢٨، هذا في حين بلغ نظيره في الفترة الثانية حوالي ١.٥٦مليار جنيه – (جدول ١٠).

---

(١)سعد ذكي نصار – أثر السياسة المصرية البديلة على التركيب المحصولي والأمن الغذائي، المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨.

(2) Commander, S., Structural Adjustment in Agriculture – Overseas Development Institute – London- 1989 – P. 50-5.

وأمر هذا شأنه أو تلك طبيعته يعني أن إتباع السياسات السعرية الزراعية الرشيدة كان من شأنه زيادة دخول الزراع وتنمية الشعور لديهم بأن هذا الإنتاج ملك لهم مما يدفعهم إلى مزيد من الإنتاج وتحسين مستواه، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج بصفة عامة وتضييق الفجوة بين كل من الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستهلاكية والغذائية وخاصة الرئيسية منها. وأمر هذا شأنه يؤدي إلى الحد من تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

ويعاب على سياسة التحرر الاقتصادي الراهنة أن الدولة مازالت تتدخل من حين لآخر في السياسة السعرية بمختلف مستوياتها فعلى مستوى المنتج الزراعي تتدخل في تسعير سلعة كالقمح بحجة تشجيع الزراع على التوسع في إنتاجه وكذلك الحال بالنسبة لقصب السكر والقطن وغيرها، وعلى مستوى المستهلك تتدخل الدولة بحجة محاربة الغلاء وارتفاع الأسعار وتقيم مجمعات ومعارض السلع الاستهلاكية بأسعار تقل عن أسعارها التوازنية في سوق كل سلعة. ولا شك أن كل هذه السياسات تعطي للقطاع الخاص إشارات متضاربة عن سياسة الدولة تجاه القطاع الخاص. الأمر الذي يجعل القطاع الخاص متردداً في ضخ مزيد من الاستثمارات وتوجيه مزيد من الموارد لتنمية الإنتاج وزيادة المعروض في ظل هذا التدخل الحكومي العشوائي وما يحدثه من بلبلة للقطاع الخاص مما ينعكس في النهاية بالسلب على الأمن الغذائي المصري.

جدول (١٠)[1] أهم المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة ١٩٨٢ – ٢٠٠٦

المتغيرات الاقتصادية	الوحدة	الفترة الأولى ١٩٨٢-١٩٩٢	الفترة الثانية ١٩٩٣-٢٠٠٦
قيمة الناتج المحلي الزراعي	مليون جنيه	٨١٤٩.٠٤	١٦٣٩٦.٣٥
متوسط الدخل الزراعي	مليون جنيه	١١٢٨٩.٧٦	٢٠٩٩٧.٢٦
الاستثمارات الزراعية	مليون جنيه	٩٨٦.٨٩	١٧٧٤.٧٦
المتوسط السنوي لأجر العامل الزراعي	جنيه	٤٩٢.٩٣	٧٧٥.١٠

(1) انظر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – اعداد متفرقة – القاهرة.
- البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد متفرقة – القاهرة.

المتغيرات الاقتصادية	الوحدة	الفترة الأولى ١٩٨٢-١٩٩٢	الفترة الثانية ١٩٩٣-٢٠٠٦
المساحة المزروعة	مليون فدان	٦.٢٩	٧.٨٦
المساحة المحصولية	مليون فدان	١١.٥٥	١٤.٩٤
المساحة المستصلحة	مليون فدان	٠.١١٣	٠.١٥٠

٣- ٤ - ١٠ السياسة الاستثمارية الزراعية:

تستهدف السياسة الاستثمارية الزراعية زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعي والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه تحقيق الأمن الزراعي والغذائي، فالاستثمارات الزراعية تعتبر أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية الزراعية. ويتوقف نجاح التنمية الزراعية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين الأنشطة الزراعية المختلفة وكفاءة استخدام تلك الاستثمارات. ويتأثر حجم الاستثمار بصفة عامة ببعض العوامل الاقتصادية التي من أهمها الدخل القومي ومقدار الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي والصادرات والواردات والادخار القومي.

وباستعراض تطور السياسة الاستثمارية الزراعية المصرية تبين أن فترة السبعينات اتسمت بانخفاض الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي الاستثمارات القومية حيث بلغ مقدار الاستثمار الزراعي حوالي ٩٤.٦ مليون جنيه أي حوالي ٧.٦%من إجمالي الاستثمارات القومية البالغة حوالي ١٢٤٤.٧ مليون جنيه مما يشير إلى أن قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لم يحظ بالاهتمام الكافي على المستوى القومي مما أدى لعدم تحقيقه للأهداف المرجوة. وقد شهدت فترة الثمانينات اهتماماً أكبر بالمشروعات الزراعية تمثل في زيادة عدد الموافقات التي منحت للمشروعات الزراعية وقد اتخذت الدولة عدة إجراءات وتدابير لتعزيز الاستثمار الخاص في المقتصد الزراعي [١]. وفي بداية عام ١٩٩١ قامت الحكومة باستبدال نظام تراخيص الاستثمار بنظام الموافقة الفورية دون الحاجة إلى مراجعة، وفي عام ١٩٩٢ تم حذف بعض خطوط الإنتاج من القائمة السلبية ولكن ظل الخطر على بعض الأنشطة باقياً. وفي عام ١٩٩٥ وبهدف تشجيع الاستثمار صدر قانون التأجير التمويلي الذي يهدف لتوفير المعدات والأصول الرأسمالية للمشروعات. وأخيراً صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذي أقر بحق المستقر في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطه الزراعي والتوسع فيه كما تضمن إعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لزيادة صادراتها أو تخفيض وارداتها حيث

(١) وزارة الزراعة - مشروع تطوير النظم الزراعية - تحليل سلوك الاستثمار القومي المصري - ١٩٨٤، القاهرة.

بلغت مدة الإعفاء ١٥ عاماً على المشروعات الاستثمارية الزراعية المقامة بالمناطق النائية أو المجتمعات العمرانية الجديدة[١]، وكل هذا بهدف تنشيط سوق المال أو تهيئة المناخ المنشط للاستثمار والإنتاج الزراعي لرفع مستوى الدخل الزراعي وتحقيق الأمن الزراعي والغذائي.

ولتشجيع الاستثمار فقد أتاحت القوانين المصرية لمشروعات الاستثمار العديد من الحوافز والمزايا والضمانات[٢] منها: (١) إعفاء أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات، (٢) إعفاء البضائع التي تستوردها أو تصدرها مشروعات المناطق الحرة من الخضوع لقواعد الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية، (٣) إعفاء الحرية في الانفراد أو المشاركة في إقامة مشروعات استثمارية دون التمييز بين جنسية المستثمرين، (٤) إعفاء الحرية في الاستيراد والتصدير، (٥) إعفاء الحرية للمشروعات في تحديد أسعار بيع منتجاتها.

رغم المزايا والحوافز والضمانات والإعفاءات المشجعة للاستثمارات الزراعية التي أتاحتها القوانين المصرية[٣] إلا أن: (١) الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية إلى الناتج المحلى الزراعي تتذبذب من عام لآخر خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٦ حيث تراوحت بين حد أدنى حوالي ٩.٢ %عام ١٩٩٢ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٣.٨ %عام ٢٠٠١، (٢) الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي إلى إجمالي الاستثمار القومي ضئيلة جداً حيث تبلغ حوالي ١١.٩ %من إجمالي الاستثمار القومي خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠٠٦، (٣) ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية الموجهة للتنمية الزراعية الرأسمالية والأفقية حيث بلغت حوالي ١٢،٨.٣%على التوالي من إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، (٤) ومع كل ذلك فإنه مازالت هناك معوقات ومحددات للاستثمار الزراعي في مصر. مما انعكس في قصور الإنتاج الزراعي عن ملاحقة الاستهلاك القومي وبالتالي تفاقم مشكلة الأمن الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة.

وأمر هذا شأنه يعني : ضرورة الحد من المعوقات المتعلقة بطبيعة القطاع الزراعي التي تحد من فاعلية دور الاستثمار الزراعي في مصر، مع تشجيع الأفراد والقطاع الخاص على القيام بالاستثمارات التي تخدم قضية الأمن الغذائي بزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية وبرفع كفاءة استخدام باقي حوزتهم من موارد إنتاجية في ظل توليفة إنتاجية تكنولوجية مناسبة للظروف المحلية السائدة وذلك بما يحقق أكبر عائد اقتصادي في أقصر وقت وبالتالي بما يحقق الأمن الغذائي وذلك من خلال: (١) سياسة تمويلية تهدف إلى توفير قروض استثمارية تستخدم لمشروعات الأمن الغذائي وبأسعار فائدة مدعمة وتحقق في تكاملها مع خطة الدولة أهدافاً اقتصادية اجتماعية وسياسية لمفهوم الأمن الغذائي [٤]. الأمر الذي من شأنه توفير المتطلبات الأساسية من المواد الغذائية بشكل منظم وميسر لأفراد المجتمع مع الأخذ في الاعتبار البعد الزمني وما يفرضه من أعباء إضافية على جانب الطالب،

---

(١)رمزية عبد الوهاب البطران – تقييم لبعض السياسات الزراعية في مصر خلال الثمانينات والتسعينات – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة القاهرة – ٢٠٠٢.

(٢) رمزية عبد الوهاب البطران – المرجع سبق ذكره.

(٣) وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية – اعداد متفرقة.

٤ حيث تشير الدراسات أن من أهم المعوقات التي تعترض المستثمرين الزراعيين ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وعدم توافرها بالكم والكيف المناسبين فضلا عن ارتفاع أسعارها الأمر الذي يساهم في عدم تحقيق المشروعات لأهدافها. أنظر في ذلك: إسماعيل محمد جمال الدين إسماعيل – أثر سياسة الأمن الغذائي على التنمية الاقتصادية الزراعية بجمهورية مصر العربية مع دراسة خاصة بمحافظة المنيا– رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعه المنيا– ١٩٨٩.

وبما يحقق رفع الكفاءة التوظيفية للموارد الزراعية المتاحة، وضماناً لتوفير وإنتاج حد معين من الغذاء الذي يمثل وسيلة ضغط اقتصادية وسياسة في ظل أوضاع السوق والمتغيرات السياسية العالمية، (٢) سياسة تشريعية تهدف إلى إصدار التشريعات الزراعية المتعلقة بوقف تجريف الأراضي الزراعية والبناء عليها وتبويرها ووضع عقوبات صارمة لذلك حيث تبين أن أهم المعوقات التي تحد من فاعلية دور الاستثمار الزراعي في مصر هي تناقص الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمراني عليها الذي يؤدي إلى اختلال العلاقة بين الموارد السكانية والموارد الأرضية الزراعية[١]. يضاف إلى ذلك التفتت الحيازي الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تجمع ميكنة العمليات الزراعية مما يترتب عليه سيادة الأسباب البدائية في معظم المراحل الإنتاجية الزراعية والذي انعكس بطبيعة الحال في تدهور الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً وارتفاع تكاليف إنتاجه[٢]، (٣) سياسة تعليمية تدريبية: تهدف إلى تعليم وتدريب العمالة الزراعية على الأساليب الزراعية والتكنولوجية الحديثة حيث تبين أن من أهم معوقات التنمية الزراعية هي نقص العمالة المزرعية الماهرة والمدربة فعلى الرغم من ضخامة الموارد البشرية في جمهورية مصر العربية إلا أنه نتيجة لاعتبارات التعليم والتدريب فإن كثير من المشروعات الاستثمارية الزراعية تواجه مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة والمدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج [٣].

٣-٤- ١١ سياسة تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي:

تتعرض المحاصيل الزراعية في مصر لعمليات فقد مستمر منذ الزراعة وحتى مرحلة التسويق النهائي، ويفوق الفاقد الإنتاجي المحلي المعدلات العالمية المعتادة والتي يجب ألا تتجاوز ١-٢ %من إجمالي الطاقة الإنتاجية للحبوب البطيئة التلف إلى نحو ٥ %من إجمالي الطاقة الإنتاجية للخضر والفاكهة السريعة العطب [٤].

ويتبين من جدول رقم (١١) أن معدل الفاقد الحقلي أو الإنتاجي المحلي لمجموعة الحبوب بصفة عامة يبلغ حوالي ٣.٢ %من الطاقة الإنتاجية، في حين يبلغ حوالي ٥.٩ %لمحصول الذرة الشامية وحوالي ٤.٥ %لمحصول الذرة الرفيعة وحوالي ٤ %لمحصول القمح، كما يبلغ الفاقد الحقلي لمجموعة البقوليات بصفة عامة حوالي ٥.٣ %من الطاقة الإنتاجية حيث يبلغ حوالي ٥.٤ %، ٤ %بالنسبة لمحصولي الفول البلدي والعدس على التوالي. كما يصل الفاقد الحقلي في المتوسط للحبوب الزيتية حوالي ٤.٥ %من الطاقة الإنتاجية حيث يبلغ هذا المعدل في المتوسط حوالي ٥.٧%، ٣.٥ %بالنسبة لمحصولي السمسم والفول السوداني. أما بالنسبة لحاصلات الخضر الطازجة والمحاصيل النشوية وأهمها محصولي البصل والبطاطس فإن متوسط معدل الفاقد الحقلي منها يصل إلى حوالي ٦%، ١٠.١% على التوالي. كما يبلغ معدل الفاقد الحقلي من الفاكهة حوالي ١٠ %بينما لا يتجاوز معدل الفاقد الحقلي في المتوسط حوالي ١ %لمحصول قصب السكر.

---

[١] محمد سامي الطباخ – دراسة اقتصادية تحليلية لمظاهر وأسباب التلوث البيئي في مصر– رسالة ماجستير – كلية اقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية– ٢٠٠٧.

[٢] إبراهيم سليمان – إدارة النظم الزراعية الآلية – دار الفكر القومي – القاهرة – ٢٠٠٧.

[٣] إيناس السيد صادق محمد علي – دراسة تحليلية عن أثر استخدام التكنولوجيا الحديثة على الميزان التجاري الزراعي المصري – رسالة دكتوراه – قسم اقتصاد زراعي – كلية الزراعة بالفيوم – جامعة القاهرة – ٢٠٠١.

[٤] محمد فهيم شرف – الأهمية الاقتصادية لتقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي – ندوة الفاقد في المحاصيل بعد الحصاد – المركز الدولي للزراعة – وزارة الزراعة – القاهرة ١٩٧٩.

كما تبين من جدول (١١) أن قيمة هذا الفاقد بالأسعار المحلية قد ارتفعت من حوالي ٤٥.١ مليون جنيه كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ إلى حوالي ١٠٢٢ مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ أي بزيادة تبلغ حوالي ٩٧٦.٩ مليون جنيه أي حوالي ٢١٦٦ %لكل ثلاثين عاماً. كما تشكل مجموعة الحبوب معظم الخسائر الناجمة من هذا الفاقد الإنتاجي حيث تصل نسبتها إلى إجمالي الخسائر حوالي ٤٣.٢ %، ٨١.٧ %خلال الفترات الزمنية (١٩٧٦ – ١٩٨٠) و (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) على الترتيب مما يعطي مؤشراً له دلالته على مدى الأهمية النسبية لمجموعة الحبوب بين المجاميع الغذائية المختلفة من حيث مدى الخسارة القومية التي تنجم عن الفافد الإنتاجي المحلي بها.

وتشير البيانات الواردة في جدول (١١) إلى ما يعادله هذا الفاقد الحقلي من المساحة المحصولية خلال الفترات الزمنية السابق ذكرها، حيث أنها تعادل إنتاجية محصولية ناتجة من حوالي ١٨٤ ألف فدان كمتوسط خلال الفترة الزمنية (١٩٧٦– ١٩٨٠) ترتفع إلى حوالي ٣٤١.٥ ألف فدان كمتوسط الفترة الزمنية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) أي ما يعادل ٣.٢%، ٢.٣ %من المساحة المحصولية خلال هاتين الفترتين الزمنيتين على الترتيب.

وأمر هذا شأنه يعني ارتفاع معدل الفاقد الحقلي لأهم السلع الزراعية الغذائية عن المعدلات العالمية المتعارف عليها. ويضاف إلى ذلك أن الفاقد الحقلي يشكل جزءاً كبيراً لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية عندما نأخذ في الاعتبار الفاقد الإنتاجي المحلي لمرحلة ما بعد الحصاد وحتى مرحلة الاستهلاك النهائي عبر مراحل تسويقية متعددة تصل بهذا الفاقد إلى حوالي ١٠%بصفة عامة في محاصيل الحبوب الزراعية وإلى أكثر من ٥٠ %في محاصيل الخضر والفاكهة وذلك طبقاً للعديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع [١].

وبالتالي فإن إتباع أساليب وطرق تكنولوجية حديثة سواء أثناء العملية الإنتاجية أو عبر المراحل التسويقية المختلفة أو تطوير أساليب التخزين المتبعة حالياً كماً وكيفاً، يؤدي إلى توفير قدر لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية لكافة السلع الزراعية الغذائية الهامة، مما يشكل إضافة لا يستهان بها للحد من مشكلة تفاقم الأمن الغذائي.

---

(١) انظر:

- وزارة الزراعة – مركز المعلومات والتوثيق – الفاقد الزراعي أبعاده الحقيقية وكيفية الحد منه – نشرة دورية – القاهرة – ١٩٨٨.
- المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية – الدورة ١٣ –كتاب ٢١٢ من مطبوعات المجلس – القاهرة – ١٩٨٧.

الموجز:

يعتبر الغذاء أحد المصادر الأساسية للحياة ومدى جودة خواص السكان لهذا فهو يلعب دوراً هاماً في تطور المجتمعات. وتترتب المشاكل الأمنية الغذائية في المجتمع المصري على قصور مقدار إجمالي الناتج الغذائي عن ملاحقة نظيره الاستهلاكي.

ويستهدف هذا البحث : (١) الوقوف على أسباب المشاكل الأمنية الغذائية واستجلاء العوامل المسئولة عن تفاقم هذه المشاكل في القرن الحادي والعشرين، (٢) وضع استراتيجية للتغلب على المشاكل الأمنية الغذائية ومنع تفاقمها.

وتتباين الأنماط الاستهلاكية الغذائية في العالم ففي مجموعة الدول المتقدمة يعتبر النمط الاستهلاكي غنياً من حيث مكوناته البروتينية وفقيراً من حيث مكونات النشوية في حين نجد في جمهورية مصر العربية أن النمط الاستهلاكي غنياً من حيث مكوناته النشوية وفقيراً من حيث مكوناته البروتينية الحيوانية. الأمر الذي يعني عدم اتزان النمط الاستهلاكي الغذائي للسكان المصريين ولا يخفى ما لذلك من أثر سيء على المستوى الاجتماعي والصحي لهؤلاء السكان.

جدول رقم (١١) [1] معدل الفاقد الحقلي وتطور قيمة ومعادل الفاقد من المساحة المحصولية لأهم المحاصيل الغذائية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢، ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المحاصيل الزراعية الغذائية	معدل الفاقد الحقلي %(*)	قيمة الفاقد من الانتاج المحلي		قيمة الفاقد من المساحة المحصولية (ألف فدان)	
		بالسعر المحلي ١٩٨٠/١٩٧٦	(ألف جنيه) ٢٠٠٧/٢٠٠٣	١٩٨٠/١٩٧٦	٢٠٠٧/٢٠٠٣
مجموعة الحبوب	٣.٢	١٩٤٧٦	٨٣٤٣٩٧	١٢٠	٢٢٦
القمح	٤	٦٦٣١	٤٣١٣٦٤	٥٤	١٢٠.٦

[1] انظر:

- وزارة الزراعة – سجلات قسم بحوث الاقتصاد الزراعي – بيانات منشورة وغير منشورة – اعداد متفرقة.
- إسماعيل محمد جمال الدين إسماعيل – أثر سياسة الأمن الغذائية على التنمية الاقتصادية الزراعية بجمهورية مصر العربية مع دراسة خاصة بمحافظة المنيا- ماجستير- اقتصاد زراعي –كلية الزراعة – جامعه المنيا- ١٩٨٢

(*) يقصد بها هنا الفاقد الحقلي الذي يتعرض له المحصول قبل مرحلة التسويق النهائي

المحاصيل الزراعية الغذائية	معدل الفاقد الحقلي %(*)	قيمة الفاقد من الانتاج المحلي		قيمة الفاقد من المساحة المحصولية (ألف فدان)	
		بالسعر المحلي ١٩٨٠/١٩٧٦	(ألف جنيه) ٢٠٠٧/٢٠٠٣	١٩٨٠/١٩٧٦	٢٠٠٧/٢٠٠٣
ذرة شامية	٥.٩	٩٠٠١	٣٧٩٧٢٤	٤٦	٨٤.١
ذرة رفيعة	٤.٥	٣٨٤٢	٢٣٣٠٩	٢٠	٢١.٣
مجموعة البقوليات	٥.٣	١٨٩٥	٣٧٥٢٩	١٥	١١.٩٢
الفول البلدي	٥.٤	١٦٦٤	٣٧٣١٣	١٣	١١.٨
العدس	٤	٢٣١	٢١٦	٢	٠.١٢
مجموعة الحبوب الزيتية	٤.٥	٦٧٤	٢٧١٥٤	٢	٩.٠١
السمسم	٥.٧	٣٣٨	٩٨٠٣	١	٣.٨٤
الفول السوداني	٣.٥	٣٣٦	١٧٣٥١	١	٥.١٧
مجموعة الخضر	١٠	١٠١١٠	٥٨٤٦٩	٢٠	٢٧.٦
البصل	٦	٢١٦٧	٥٠٣٠	٥	١١.٥
البطاطس	١٠.١	٧٩٤٣	٥٣٤٣٩	١٥	١٦.١

المحاصيل الزراعية الغذائية	معدل الفاقد الحقلي %(*)	قيمة الفاقد من الانتاج المحلي		قيمة الفاقد من المساحة المحصولية (ألف فدان)	
		بالسعر المحلي ١٩٧٦/١٩٨٠	(ألف جنيه) ٢٠٠٣/٢٠٠٧	١٩٧٦/١٩٨٠	٢٠٠٣/٢٠٠٧
مجموعة الفاكهة	١٠	١١٨٤٠	٤٠٨٢١	٢٥	٦٣.٨
موالح	-	٨٣٣٠	١٤٢٣٣	٢٠	٥٢.٦
عنب	-	٣٥١٠	٢٦٥٨٨	٥	١١.٢
قصب السكر	١	١٠٨٩	٢٣٥١٦.٥	٢	٣.٢١
الإجمالي	-	٤٥٠٨٤	١٠٢١٨٨٦	١٨٤	٣٤١.٥

وتتوقف المشاكل الاقتصادية الغذائية في المقتصد المصري على: (١) العلاقة بين معدلات الازدياد السكان من ناحية وبين معدلات الازدياد في مقدار إجمالي الناتج الزراعي والغذائي من ناحية أخرى، (٢) مقدار ونوع الموارد الأرضية الزراعية ومقدار ونوع الموارد البشرية.

ولا ريب في أن تدهور النصيب الفردي من الناتج الزراعي والغذائي في جمهورية مصر العربية بالرغم من الارتفاع في مقدار إجمالي الناتج الزراعي والغذائي إنما يدل على اختلال العلاقة بين الازدياد السكان والازدياد في مقدار إجمالي الناتج الزراعي والغذائي نظراً لشدة تفوق معدل الازدياد السكاني على معدل الازدياد في مقدار إجمالي الناتج الزراعي والغذائي، وذلك على العكس مما يحدث في مجموعة الدول المتقدمة (الراقية) التي يبدو أنها تتسم بتفوق أو بتقارب معدل الازدياد السكاني مع معدل الازدياد في إجمالي الناتج الزراعي والغذائي وما يترتب على ذلك من ارتفاع في المستوى الأمني الغذائي. وأمر هذا شأنه يعني أن مجموعة الدول المتقدمة لا تعاني من مشاكل أمنية غذائية وعلى العكس من هذا فإن جمهورية مصر العربية تعاني من مشاكل أمنية غذائية تتفاقم عاماً بعد آخر.

وقد تبين أن أهم العوامل المسئولة عن تفاقم المشاكل الأمنية الغذائية في جمهورية مصر العربية هي: (١) قيام الدول الصناعية الزراعية الكبرى المصدرة للغذاء وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - نتيجة ارتفاع أسعار البترول - بتحويل حوالي ١٠٠مليون طن من الحبوب الغذائية سنوياً إلى وقود حيوى بما في ذلك غاز الإيثانون والديزل الحيوي بدلاً من استخدامها لإطعام البشر الجائعين في الدول الأفريقية والآسيوية. الأمر الذي كان من شأنه انخفاض الاحتياطي العالمي إلى أدنى مستوياته

خلال ٦٠ عاماً. وقد قررت هذه الدول في مؤتمر الدول الصناعية الثمانية الكبرى المنعقد في طوكيو في يونيو ٢٠٠٨ الاستمرار في استخراج الوقود الحيوي من الحبوب الغذائية ووقف تصديرها، (٢) تضاعف عدد السكان المصريين ثلاث مرات خلال القرن العشرين وهو يتضاعف الآن كل حوالي ٣٠ سنة. ويقدر عدد السكان بحوالي ٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ ويتوقع أن يبلغ ٩٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، (٣) التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري الناتج عن تلوث البيئة بسبب ما تبثه المصانع والمحركات من ثاني أكسيد الكربون في الجو، إذ يؤدي كل ذلك إلى انخفاض إنتاجية الأرض من المحاصيل الزراعية وإلى الفيضانات والأعاصير المدمرة، (٤) الفاقد السنوي في الأراضي الزراعية المقدر بحوالي ٢٠ ألف فدان بسبب التوسع العمراني والتجريف والتبوير. يضاف إلى ذلك التدهور في خصوبة التربة الناشئ عن سوء استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وسوء الصرف، (٥) الدعم الاستهلاكي الغذائي أدى إلى الاستهلاك الغير رشيد للسلع الغذائية بما في ذلك استخدام الخبز كعلف للدواجن والحيوانات، (٦) ضآلة الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية الأفقية والرأسية.

ولتحقيق الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية يقتضي الأمر رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد وتتسم بالثبات والاستقرار ومن أهم هذه السياسات هي سياسة الاكتفاء الذاتي وسياسة التنمية الاقتصادية الزراعية وسياسة الترشيد الاستهلاكي الغذائي وسياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي وسياسة التصنيع الغذائي وسياسة تنمية التجارة الخارجية وسياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي وسياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسة السعرية الزراعية والسياسة الاستثمارية الزراعية وسياسة تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي.

English Summary

The Egyptian economy is greatly suffering from the problems of food security because: (1) The gaint cereals exporting countries decided to stop cereal exports and turn it into biological fuel as a substitute Petroleum oil, which became very expensive, (2) The Egyptian population is doubling every 30 years, and cereals account for about 70% of the total calories in their diet, (3) The limited and deteriorating agricultural resources, and (4) The investment allocated to agriculture by both the governement and the private sector is less than 10% of the total national investments during the last half of century. Thus, it seems of vital importance to carry out the following agrucltural economic policies to achieve national food security: (1) National food self – sufficiency policies, (2) Vertical and horizontal agrucltural economic development, (3) Rationalizing food consumption policies, (4) Rationalizing food consumption support policies, (5) Food manufacturing policies, (6) Foreign trade development policies, (7) African and Mediterranean food and agricultural economic integration policies, (8) Economic reform policies, (9) Agricultural price policies, (10) Agricultural investment policies, and (11) Minimizing the losses in agricultural food production.

المراجع

١. أحمد فاروق سعد الدين محمد – دراسة اقتصادية لإمكانية التنمية للمشروعات الزراعية لمنطقة جنوب الوادي (مشروع توشكى)– ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعه عين شمس — ٢٠٠٣.

٢. البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الأول – المجلد ٦، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي — القاهرة — ٢٠٠٧.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المركز القومي للمعلومات — بيانات التجارة الخارجية – أعداد متفرقة.

٥. السيد جاب الله – مذكرة عن توفير الأمن الغذائي – المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية – القاهرة.

٦. السيد محمد السريتي – الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية – دار الجامعات الجديدة للنشر – الإسكندرية – عام ٢٠٠٠.

٧. المجالس القومية المتخصصة – التغذية الصحية – سلسلة دراسات تصدرها المجالس القومية المتخصصة — القاهرة ٢٠٠٥ – ص ٧٣.

٨. المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية – الدورة ١٣ – كتاب ٢١٢ من مطبوعات المجلس – القاهرة — ١٩٨٧.

٩. الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – تقرير عن ما تم استصلاحه خلال الخطة الخمسية ٨٧/٨٢ للعام الأول من الخطة الخمسية٩٢/٨٧– القاهرة.

١٠. إبراهيم سليمان – إدارة النظم الزراعية الآلية – دار الفكر القومي – القاهرة — ٢٠٠٧.

١١. إسماعيل محمد جمال الدين إسماعيل – أثر سياسة الأمن الغذائي على التنمية الاقتصادية الزراعية بجمهوريه مصر العربية مع دراسة خاصة بمحافظة المنيا– رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعه المنيا– ١٩٨٩.

١٢. إيناس السيد صادق محمد علي – دراسة تحليلية عن أثر استخدام التكنولوجيا الحديثة على الميزان التجاري الزراعي المصري – رسالة دكتوراه – قسم اقتصاد زراعي –كلية الزراعة بالفيوم – جامعة القاهرة – ٢٠٠١.

١٣. حمدي عبد العظيم (أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق لأكاديمية السادات والعلوم الإدارية) – حديث في التليفزيون المصري – القناة الأولى – القاهرة ٣–٦– ٢٠٠٨.

١٤. دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم – الأنماط الإنفاقية والاستهلاكية للفقراء في مصر– ماجستير – الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية — ٢٠٠٦.

١٥. رمزية عبد الوهاب البطران – تقييم لبعض السياسات الزراعية في مصر خلال الثمانينات والتسعينات – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة – جامعة القاهرة — ٢٠٠٢.

١٦. عبد القادر محمد عبد القادر عطية – دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والاستهلاك في حالة السلع الضرورية – مجلة العلوم الاجتماعية – المجلد (٢١) العدد الثالث — ١٩٩٣.

١٧. فائز حزين جيد– نحو استراتيجية قومية للأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية خلال الحقبة القادمة –كلية الدفاع المدني – أكاديمية ناصر العسكرية العليا– ١٩٩٧.

١٨. كوكرين، ويلارد – مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية – ترجمة الدكتور محمد الشحات – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٤ – ص ص ٢٠٦-٢٠٧.
١٩. فرج عبد العزيز عزت – مشاكل الإنتاج الزراعي والغذائي ونمط التركيب المحصولي الأمثل للزراعة المصرية – المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع– القاهرة – نوفمبر ١٩٨٧.
٢٠. فوزي حليم رزق – سياسة الإصلاح الاقتصادي لدعم الغذائي في مصر — مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع– القاهرة — ١٩٩٨.
٢١. سعد ذكي نصار – أثر السياسة المصرية البديلة على التركيب المحصولي والأمن الغذائي، المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٢. طلعت رزق الله – إمكانات ومعوقات التنمية الزراعية في مصر — المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثالث – العدد الثاني — ١٩٩٣.
٢٣. مجلس الوزراء – مركز المعلومات واتخاذ القرار – دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة – أبريل ٢٠٠٥.
٢٤. محمد سامي الطباخ – دراسة اقتصادية لمظاهر وأسباب التلوث البيئي في مصر– رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية– ٢٠٠٧.
٢٥. محمد فهيم شرف – الأهمية الاقتصادية لتقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي – ندوة الفاقد في المحاصيل بعد الحصاد — المركز الدولي للزراعة – وزارة الزراعة – القاهرة ١٩٧٩.
٢٦. محمود محمد العدل – العدالة التوزيعية للدخول المزرعية في البحيرة – مجلة كلية التجارة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية — ١٩٩٢
٢٧. مصطفى عبد العزيز فتح الله – الصناعات الغذائية دعامة الأمن الغذائي — بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الأمن الغذائي – المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – القاهرة ٥ – ٧ نوفمبر ١٩٨٧.
٢٨. معهد التخطيط القومي – مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها– سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم ١٧٨– يوليو ٢٠٠٤.
٢٩. ممدوح عارف أحمد مصطفى – دراسة اقتصادية للقمح المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية – رسالة ماجستير — قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة– جامعة القاهرة — ٢٠٠٧.
٣٠. منى البرادعي – سياسة الغذاء في مصر – مجلة مصر المعاصرة — العدد ٤١١ / ٤١٠، ١٩٨٨، ص ٢٠٦.
٣١. نشوى التطاوي، هنادي مصطفى عبد الراضي – أثر دعم السلع الغذائية على فاتورة الغذاء المصري – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين – القاهرة – سبتمبر ٢٠٠٦.
٣٢. هاشم علي –رغيف البطاطس بدلاً من رغيف القمح – الجمهورية — جريدة قاهرية يومية – العدد الصادر في ١٩٧٥/٩/٢٥، ص ٣.

٣٣. وزارة الزراعة – جهاز حماية البيئة – بيانات منشورة وغير منشورة، القاهرة.
٣٤. وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للأقتصاد الزراعي – دراسة الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية – أعداد متفرقة– القاهرة.
٣٥. وزارة الزراعة – مشروع تطوير النظم الزراعية – تحليل سلوك الاستثمار القومي المصري – ١٩٨٤، القاهرة.
٣٦. وزاره الزراعة – مركز المعلومات والتوثيق – الفاقد الزراعي أبعاده الحقيقية وكيفية الحد منه – نشرة دورية – القاهرة– ١٩٨٨.
37. Adelman, I., Beyond Export – Led Growth, World development No. 9-1984-PP. 11-35.
38. Adlerman, H. – Food Subsidies and state Policies in Egypt, in Richard. A(ed), Food State and Peasants, West Review Press, Boulder of London, 1986, P. 187.
39. Commander, S., Structural Adjustment in Agriculture – Overseas Development Institute – London -1989.
40. F.A.O. – Trade Yearbook-Italy-Rome-(Several Issues).
41. World Bank – Ensuring Food Security in Developing World-World Bank. Washington D.C. – 1985.